د. سمير حكيم

أستاذ محاضر - أ- بقسم العلوم السياسية جامعة غرداية

منظمات دولية و إقليمية

كتاب بيداغوجي موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

منظمات دولية و إقليمية

د. سمير حكيم

السيرة الذاتية للدكتور: سمير حكيم

أستاذ محاضر- أ - قسم العلوم السياسية بجامعة غرداية .
مسؤول شعبة التكوين في قسم العلوم السياسية.

- متحصل على شهادة البكالوريا آداب وعلوم إنسانية بثانوية محمد الأخضر فيلالي بغرداية.
- متحصل على شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جوان 2010.
- متحصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية بجامعة الجزائر 3 ديسمبر 2013
- متحصل على شهادة الدكتوراه علوم بتقدير "مشرف جدا" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات دولية

أستاذ متعاقد علوم سياسية في جامعتي بومرداس و البليدة.
أستاذ دائم بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت بكلية الحقوق قسم العلوم السياسية
أستاذ محاضر قسم العلوم السياسية بجامعة غرداية ابتداء من سبتمبر 2022.
نائب رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق جامعة غرداية
مسؤول شعبة العلوم السياسية بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة غرداية ابتداءا من 16اكتوبر 2024.
مسؤول الدراسات الإستراتيجية للمؤسسة العمومية آفاق للتكوين المتخصص و الاستشارة و الدراسات الإستراتيجية التابعة لجامعة غرداية .
امين عام وطني أكاديمية الشباب الجزائري . جمعية وطنية شبابية معتمدة لدى وزارة الداخلية .

ISBN: 9789969984712

العوض للنشر والتوزيع
Alawad Publishing & Distribution

darelawad@gmail.com +213793857137
عين نحاس مشروع 400 مسكن ترقوي مدعم الخروب قسنطينة

منظمات دولية و إقليمية

العنوان: منظّمات دوليّة وإقليمية
المؤلّف: د. سمير حكيم
طبعة أولى
عدد الصفحات: 92
القياس: 24/16 سم
ISBN : 978-9969-9847-1-2
ماي 2025

عين نحاس, مشروع 400 مسكن ترقوي مدعم، الخروب

قسنطينة، الجزائر

EMAIL: darelawad@gmail.com

Tel :+213793857137

جميع الحقوق محفوظة

العوض للنشر والتوزيع
Alawad Publishing & Distribution

منظمات دولية وإقليمية

كتاب بيداغوجي موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد:

د. حكيم سمير.

أستاذ محاضر –أ- بقسم العلوم السياسية جامعة غرداية

2025

معتمد من المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية

تحت رقم المقرر :349 بالمجلس العلمي رقم 2024/04 المؤرخ بتاريخ 2024/10/20

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية/UN4701

كلية الحقوق والعلوم السياسية

المجلس العلمي للكلية

Université de Ghardaïa

Faculté de Droit et des sciences Politiques

Scientific Council

الرقم: 349/ج.غ/ك.ح.ع.س/م.ع/2024

مستخرج محضر المجلس العلمي

(رقم:2024/004)

بعد الاطلاع على محضر المجلس العلمي رقم 2024/04 المؤرخ في 20أكتوبر 2024، فإن المجلس العلمي قد اعتمد كتاب بيداغوجي من انجاز الدكتور سمير حكيم، بعنوان: "منظمات دولية واقليمية" موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس "علوم سياسية"، وعليه:

1- تودع نسخة من الكتاب البيداغوجي بمكتبة الكلية.

2- تسلم نسخة من هذا المستخرج إلى الأستاذ المعني وتحفظ نسخة أخرى بأرشيف المجلس العلمي بمعرفة نائب العميد للبحث العلمي.

غرداية في:2024/11/03

رئيس المجلس العلمي

جيدور حاج بشير

رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة غرداية

المجلس العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاور الكتاب.

- المحور الأول: المنظمات الدولية و الإقليمية: قراءة مفاهيمية.
- المحور الثاني: قيام المنظمات الدولية واختصاصاتها وأهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية.
- المحور الثالث: المنظمات الدولية والإقليمية من منظور نظريات العلاقات الدولية.
- المحور الرابع: دور المنظمات الإقليمية والدولية في إدارة النزاعات الدولية.
- المحور الخامس: عصبة الأمم المتحدة.
- المحور السادس: هيئة الأمم المتحدة.
- المحور السابع: الإتحاد الأوروبي.
- المحور الثامن: جامعة الدول العربية.
- المحور التاسع: حركة عدم الإنحياز.
- المحور العاشر: الإتحاد الإفريقي.

المحور الأول:

المنظمات الدولية والإقليمية:

قراءة مفاهيمية.

منذ مطلع القرن العشرين تعددت الأحداث العالمية، التي أدت إلى انتشار أفكار ومبادئ قيمية غايتها إحلال الأمن والسلام في العالم، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين أصبح النظام الدولي يعيش فوضى أمنية وسياسية بسبب الأزمات المتتالية التي انعكست على هذا النظام نتيجة تناقضاته الداخلية، كما ساعد على زعزعة أركان هذا النظام أحداث عالمية متتالية أهمها الحرب الباردة، وقد أدت نهاية هذه الحرب الباردة إلى تحولات إستراتيجية لا مثيل لها منذ بروز القطبين الرأسمالي و الإشتراكي، حيث أدت هذه التحولات أيضا لبروز فواعل فوق الدولة الوطنية تؤثر على المشهد السياسي والأمني في العلاقات الدولية ومن أبرز هذه الفواعل نجد المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي كان انشغالها الأكبر منحصر على الأمن والسلام في العلاقات الدولية، وسنحاول في هذه المطبوعة البيداغوجية تقديم سلسلة من المحاضرات تختص بتعريف أهم المنظمات العالمية والإقليمية ودورها في رسم المشهد السياسي والأمني في العالم.

شكلت الدراسات والقضايا المتعلقة بالأمن محور اهتمام الدارسين والباحثين في الأوساط الأكاديمية خاصة بعد التحولات الجديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات والتكتلات التي نتجت عن هذه الحرب بين القوى الدولية المتمثلة في المحور والتحالف، والتي أدت إلى الانتشار الكثيف للأسلحة من مستواها البسيط إلى الأسلحة المتطورة، مما جعل الكثير من الباحثين والدارسين في الشأن السياسي العالمي إلى إعادة قراءة المشهد الدولي بما يتلاءم مع تحولات وتطورات العلاقات الدولية، وفرض رؤية جديدة للأمن والاستقرار[1]، وتحديد

[1] عبد الله بلقزيز، **الأمن القومي العربي** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989، ط 1، ص 89.

مجال يحفظ السلام العالمي بالدرجة الأولى والتحول من عالم الدولة الوطنية التي جاءت بها معاهدة واستفاليا 1648 إلى مرحلة الحرب الباردة التي تشكل الإطار والمناخ الذي تحركت فيها محاولات أكاديمية وسياسية لصياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية لتمكين دور المنظمات الدولية في صناعة السلام والأمن في العلاقات الدولية.

وفي محاضرتنا الأولى هذه سنحاول تقديم قراءة تعريفية ومفاهيمية للمنظمات الدولية بالدرجة الأولى والمنظمات الأمنية، حيث تعرف المنظمات الدولية على أنها مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي تنشط داخل المجتمع الدولي، والتي تشارك في تحقيق إرادة اللاعبين الدوليين، وكل منظمة أو مؤسسة تضم مجموعة من الدول تهتم بمجال محدد ومعين، يجمعهم اتفاق ورؤية مشتركة والذي بموجبه يحدد مهامهم ونشاطهم، لغرض تحقيق أهدافهم و مصالحهم المشتركة، في إطار المجال الذي تم الاتفاق عليه.

وبناء على هذا الاستناد الذي تقوم عليه المنظمات الدولية في مجالها و تصوراتها المحدد بين الدول الأطراف فيها تبرز الأهداف، وهذا يعني أن العضوية في أي منظمة دولية أو إقليمية أو متخصصة أو عامة تكون اختيارية وليست إجبارية، وتخضع إرادة الدولة المنضوية تحت المنظمة إلى المباديء والأسس والميثاق الذي يحدد نشاطها ومبادئها و أهدافها، ويعد هذا الاتفاق بمثابة الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية الذي يحدد كافة الجوانب القانونية الخاصة بالمنظمة الدولية[2]، كما يشترط لقيام المنظمة الدولية عنصري الاستمرار والدوام والثبات على مبادئ

[2] صابرين السعو ، **مفهوم المنظمات الدولية**، منشورة عبر الموقع الإلكتروني الأكاديمي موضوع يوم 14 ديسمبر 2016 عبر الرابط التالي :
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9

التي أنشأت من أجلها المنظمة الدولية والذي تجتمع بطريقة منتظمة زمانيا أو استثنائيا في حالة حدوث أي طارئ يمس أمن أو سلامة هذه المنظمة الدولية أو إحدى دولها المنخرطة فيه.

وعليه تتكون المنظمات الدولية الحكومية أو الإقليمية أو ما يسمى الرسمية من مجموعة من الدول التي تتمتع بالسيادة التامة والمعترف بها من طرف هيئة الأمم المتحدة، أما الكيانات الأخرى التي لا يصدق عليها وصف الدولة لا تتمتع بالحق في عضوية المنظمة الدولية، ولهذا فإن الطابع الدولي للمنظمة يضفي عليها طابعا حكوميا رسميا، عكس ذلك بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تكون العضوية فيها لفواعل غير رسمية كالشركات والهيئات والجمعيات والأفراد والمؤسسات التي تهتم بالمواضيع المادية واللامادية.

و تجدر الإشارة في هذا الصدد تحديد نطاق المنظمة الدولية من خلال العضوية، فإذا كانت عضويتها مفتوحة لكل الدول كما في حالة منظمة الأمم المتحدة، ومن قبلها عصبة الأمم هنا نسمي هذا التكوين الدولي بالمنظمة العالمية، أما إذا كانت العضوية مقتصرة في بعض المنظمات ببعض الدول المحددة جغرافيا كالإتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي فهنا نسمي لهذا التكوين الإقليمي بالمنظمة الدولية الإقليمية، بمعنى الدولية تأخذ طابع الرسمية والإقليمية بمعنى أن نشاطها محددة جغرافيا، والمنظمات المتخصصة هي التي تتخصص في مجال محدد سواء كان ثقافيا أو أمنيا أو اقتصاديا، بمعنى أنه تنقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاصات إلى منظمات عامة، وأخرى متخصصة، والمنظمات العامة هي التي تتعدد اختصاصها لتشمل كافة مظاهر العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية و الإتحاد الأوروبي، فهذه المنظمات لا تقتصر نشاطها على النواحي السياسية ولكنها تمتد إلي الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والأمنية والتي هي محور دراستنا.

والارتكاز السياسي والمعياري الذي تقوم عليه المنظمات الدولية يقوم على عنصرين أساسيين وهما:

1. المجال العام الذي تتحرك فيه المنظمة وحدودها السياسية والقيمية .
2. السلطة التي تتمتع بها المنظمة باعتبار المنظمات الدولية تعتبر بمثابة السلطة السياسية الفوق الدولة الوطنية وفي نفس الوقت لا تمس سيادة الدول الأعضاء بل تقتصر علي تنسيق نشاط الدول الأعضاء عن طريق الاقتراحات وإصدار التوصيات ويتوقف تنفيذ ذلك على رغبة الدول الأعضاء في التعاون الإقليمي مثلا لمواجهة تحدي أو تهديد معين سواء كان ظرفي أو دائم.

ووفقا للقانون الدولي فإنه لم تتحدد معالم المنظمات الدولية فوق الوطنية في الفقه الدولي، كونه لا يوجد لحد الآن أي اعتبار ثابت يضبط نشاطات المنظمات الدولية والإقليمية سوى اعتبار واحد وهو احترام المواثيق الدولية، والتي تقوم هذه المنظمات الدولية على أساسات واعتبارات والتي تمثل حدود نشاطها وخصائصها والمتمثلة في ما يلي:

1. يجب أن تتمتع المنظمات الدولية بقدر من الاستقلالية المالية والسياسية بالخصوص، وأن تقوم قراراتها على مبدأ الأغلبية.
2. أن تمنح المنظمة سلطة استثنائية بإصدار قرارات ملزمة تمس الشؤون الخاصة للدول الأعضاء.
3. أن يزود الجهاز أو المنظمة بسلطات تشريعية أو شبة تشريعية يكون من سلطته في تعديل ميثاقها الخاص بها حسب المعطيات الدولية والتحولات الهيكلية التي تطرأ على المشهد الدولي أو الإقليمي .

4. أن يكون للمنظمة جهاز تمثيلي يتم اختياره من طرف الدول أعضاء ولا يتلقون التعليمات من حكومات أو هيئات أجنبية. بمعنى أن هذا الجهاز التمثيلي يجب أن يكون سيدا في مواقفه وقراراته.

وعليه فإن الاختلاف الكبير بين المنظمات الدولية، سواء من حيث مواثيقها أو أهدافها واختصاصاتها أو أجهزتها إلى غير ذلك، حال دون تعريفها تعريفا قانونيا موحدا كما هو الشأن بالنسبة للدولة التي يعرفها كل حسب تخصصه، ولهذا فإن أغلب التعريفات التي أعطيت للمنظمات الدولية تتضمن مجموعة العناصر التي تعتبر ضرورية لقيام للمنظمات الدولية.

ويعرف أغلب فقهاء القانون الدولي المنظمة الدولية بأنها مؤسسة أو هيئة تتكون أساسا من مجموعة من الدول، تتفق على إنشائها في معاهدة دولية وذلك بمقتضى ميثاق يحدد اختصاصاتها ويمنحها مجموعة من الأجهزة التي تمكنها من تحقيق تلك الأهداف وتضمن لها الاستمرارية.[3]

[3] PASTOR RIDRUEJO (J.A.) , RCADI, 1998, p. 198

المحور الثاني:

قيام المنظمات الدولية واختصاصاتها وأهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية.

محتويات الموضوع:

1. تصنيف المنظمات الدولية.
2. اختصاصات المنظمات الدولية.
3. أهمية المنظمات الدولية .

تمهيد:

تشكل التحولات السياسية والأمنية الدولية الحاصلة في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر من أبرز الأسباب والمرتكزات التي أدت لنشوء المنظمات الدولية والأمنية الإقليمية والدولية، وعليه فإن الوجود القانوني لهذه المنظمات الدولية يمر بمجموعة مراحل ومحطات لغاية التأسيس، فهي تنشأ بمقتضى ميثاق تقره الدول في معاهدة متعددة الأطراف، والقائمة على الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية، ودخول العقد المنشئ للمنظمة الدولية حيز التنفيذ، وصولا لتعديل ميثاق المنظمة الدولية وخضوعها لقواعد القانون الدولي وهي تتركز على أنواع متعددة وهي:

- المنظمات التي يتركز نشاطها بشكل أساسي على حل كافة أنواع النزاعات والصراعات الدولية، والتي ترتكز هذه المنظمات بالأساس على تعزيز السلام والأمن نذكر أهمها هيئة الأمم المتحدة.
- المنظمات الدولية الفنية التي تركز على جانب تقني في تخصصها وتسعى لتحسين نوعية حياة البشر، مثل: وكالة العمل الدولية التي تسعى لتحسين ظروف ومعيشة العمال في العالم، و منظمة التغذية العالمية التي تسعى لتحسين نوعية الغذاء في العالم، والزراعة، ومنظمة اليونسكو، ووكالة الصحة العالمية التي تقوم على مواجهة كل الفيروسات والأمراض وتسعى لتمكين الوقاية العامة من الأمراض.
- المنظمات الدولية القضائية: وهي المنظمات الخاصة بالفصل في القضايا الخلافية الدولية بناء على أسس قانونية كتمكين القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية، ومحاكم التحكيم والمحكمة الجنائية الدولية.

- المنظمات الدولية الإقليمية: وهي المنظمة التي تنشط داخل حيز جغرافي محدد يسمى في لغة الجيوبوليتيك بالإقليم ومن الأمثلة عن هذه المنظمات الإقليمية نجد جامعة الدول العربية، الإتحاد الإفريقي ،ومنظمة الدول الأمريكية. الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي .
- المنظمات الأمنية التي تختص في القضايا الأمنية والعسكرية في العالم والتي تعالج التهديدات والصراعات والنزاعات ومن أشهر المنظمات الأمنية نجد مجلس السلم والأمن الدوليين، منظمة حلف شمال الأطلسي النيتو.

أما في ما يخص تصنيف المنظمات الدولية فإنها تتعدد من منظور لمنظور آخر، كون تصنيف هذه المنظمات الدولية قائمة على سبب النشأة باعتبارها نشأت استجابة لضرورات معينة وبالوسائل التي توفرت في وقت ما، الشيء الذي جعل تصنيفها جد معقد. وسوف نتناول تصنيف المنظمات الدولية حسب ما اعتمده كبار فقهاء القانون الدولي إذ يتم تركيب مجموعة معايير لتعطي صنفا يضم مجموعة مميزات لكل منظمة معينة ويمكن بالتالي أن تصنف ضمنه. وبذلك يتم تصنيف المنظمات الدولية إما حسب العضوية أو الاختصاص أو السلطات[4].

تصنيف المنظمات الدولية:

أولا: حسب العضوية: أي أنه يتم التمييز بين المنظمات العالمية من جهة والمنظمات الإقليمية من جهة ثانية. فبالنسبة للأولى، فهي المنظمات التي تقوم في شكل يسمح بانضمام كل دول العالم وبتعاون كل الدول التي تشكل المجموعة الدولية كهيئة الأمم المتحدة، أما بالنسبة للثانية، فهي

[4] COMBACAU Jean, SUR Serge, Droit international public, Ed. Montchrestien, Paris, 1999, p 697.

التي لا تسمح إلا بانضمام عدد محدود من الدول، وتسمى لذلك أيضا بالمنظمات المغلقة كالاتحاد الاوروبي والتي تنضوي داخل إقليم جغرافي محدد.

ثانيا: حسب الاختصاص: حيث يتم التمييز بين المنظمات ذات الاختصاص العام أي ذات وظائف عامة مثل هيئة الأمم المتحدة، و التي تهتم بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية إلى غيرها، ثم المنظمات ذات الاختصاص المحدد، أي ذات وظائف محددة، وهي التي تحدد مواثيقها ضمن مجال معين للتعاون كالمجال العسكري أو الاقتصادي أو الثقافي إلى غيره. وكمثال لهذه المنظمات نجد منظمة حلف شمال الأطلسي والوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

ثالثا: حسب السلطات: يتم التمييز بين "المنظمات و الدول حسب السلطات وقوتها السياسية حسب منظور الباحث المتخصص في شؤون المنظمات الدولية والقانون الدولي "كومباكو" ***COMBACAU*** من خلال التصنيف الذي يميز فيه بين المنظمات ذات هدف والمنظمات ذات هدف اندماجي، فبالنسبة للأولى، فهي تتميز بضعف سلطة اتخاذ القرار، أما بالنسبة للثانية فهي المنظمات التي لها سلطة قرار مهمة في مواجهة الدول الأعضاء تصل في بعض الحالات حد التطبيق المباشر من طرف الأجهزة الداخلية للدول[5].

[5] PASTOR RUDRIEJO (J. A.), RCADI, op. cit., p. 201

1- إختصاصات المنظمات الدولية:

إن الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية يرتبط أساسا بطبيعة ومدى الصلاحيات المنوط بها (الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية 1949) ، وينتج عن ذلك أن المنظمات الدولية وفي إطار العمل على تحقيق أهدافها، تمارس مجموعة من الاختصاصات التي تمنح لكل منظمة دولية بمقتضى الميثاق المنشئ لها، وهي بذلك تعتبر اختصاصات ممنوحة ***attribution'd Compétences*** ،أي أنها ناتجة عن إرادة الدول المنشئة للمنظمة.

ويقصد بهذا التعبير أن المنظمات الدولية ليست لها كامل الصلاحيات، أي ليست لها السلطة التقديرية، كما هو الشأن بالنسبة للدول التي تتمتع بمقتضى سيادتها بكامل الصلاحيات لمزاولة مهامها، فالمنظمات الدولية لها فقط اختصاصات محددة ومحصورة في تلك النصوص المتفق عليها في الميثاق والتي تمكنها من تحقيق أهدافها.

إلا أن المنظمات الدولية تتمتع – بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها صراحة في الميثاق- باختصاصات أخرى ضمنية ***implicites Compétences*** وذلك حسب نظرية الاختصاصات الضمنية، أي الاختصاصات التي تكون ضرورية لقيام المنظمة الدولية بمهامها. وتستمد هذه النظرية أساسها من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية السابق إشارة إليه والذي ينص على أن المنظمات الدولية يجب أن تعتبر كما لو كانت لها هذه السلطات، كسلطات حماية موظفيها(والتي إذا لم ينص عليها صراحة في الميثاق، و تكون كنتيجة حتمية تمنح للمنظمة لضرورة ممارسة مهامها.

2- أهمية المنظمات الدولية :

تقوم المنظمات الدولية في سياستها وتوجهاتها وطموحاتها من أجل تحقيق غايات و أهداف معينة بهدف التعاون الدولي، وبذلك فإن لكل منظمة دولية أهداف ووظائف وسلطات الخاصة بها وتميزها عن المنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى. و يتعلق الأمر هنا بالتنوع الكبير للمنظمات الدولية والذي ينتج عنه عمل كل منها وفقا لميثاقها بحيث يكون لكل منظمة دولية ما يمكن اعتباره قانونا خاصا بها، إلى جانب كونها خاضعة للقانون الدولي، وعلى هذا الأساس نستخلص أن التخصص الذي تقوم عليه المنظمات الدولية والإستقلالية السياسية هي من تمنح الأمن والإستقرار للشعوب لأن قراراتها غالبا ما تكون ملزمة و فوق الدولة الوطنية.

وعليه يمكن التمييز بين نوعين من المنظمات الدولية، إذ توجد المنظمات الدولية الحكومية، التي تنشئ من طرف الدول و مثال ذلك هيئة الأمم المتحدة والتي تهتم بقضايا شعوب العالم كلها، و توجد أيضا المنظمات الدولية غير الحكومية، المشكلة بصورة أولية من قبل الأفراد والشركات، من بين هذه المنظمات نجد منظمة العفو الدولية، وكذا الصليب الأحمر الدولي، و قد تزايد عدد و دور مثل هذه المنظمات بعد الحرب الباردة، و في مختلف النشاطات، و هذا بحكم تزايد الحديث عن قضايا حقوق الإنسان بمختلف أبعادها. والتي تختص في بعض المواضيع التي تتجاوز صلاحيات المنظمات الدولية الرسمية، ومن هنا تتشكل الأهمية الإستراتيجية للمنظمات الدولية من خلال دورها المنوط في مساعدة الدول في القضايا العالقة الكبرى . ومن الأهداف الكبرى التي تسعى الوصول إليها المنظمات الدولية هي أنها تعمل على تقوية التعاون الدولي في مجالات مثل الأمن والقانون والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية، وهذه هي الأهمية الإستراتيجية التي تتحقق من خلال المنظمات الدولية.

المحور الثالث:

المنظمات الدولية و الإقليمية من منظور نظرية العلاقات الدولية.

محتويات الموضوع:

1. الو اقعية وتصورها للمنظمات الأمنية الدولية:
2. الليبيرالية ودورها في فرض المؤسساتية الأمنية في العلاقات الدولية:
3. المنظمات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز النظريات النقدية وما بعد الحداثة:

تمهيد:

بدأ العمل بالاعتماد على المنظمات الدولية بشكل رسمي في القرن الماضي مع تنامي المجتمع الدولي وتزايد عدد وحداته التي جسدت العديد من المنظمات والمؤسسات والهيئات الرسمية، خاصة منها الدولية مجسدة في عصبة الأمم و بعدها منظمة الأمم المتحدة، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية الإقليمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية 1945، و بعد النجاحات التي حققتها هذه الأخيرة في مجالات عديدة خاصة منها الجوانب الاقتصادية و الأمنية، دفع بمنظري ومفكري الدراسات الأكاديمية الدولية إلى الاهتمام بهذا المجال من حقل العلاقات الدولية، خاصة في فترة الستينيات التي شهدت تطور الدراسات النظمية و بالضبط الدراسات المتعلقة بالإقليم والإقليمية، إضافة إلى المسلمات الفكرية والتصورات النظرية التي أتت بها كل من النظرية الليبرالية و نظرية الاعتماد المتبادل اللتان برزتا في بداية السبعينيات مع كل من جوزيف ناي و روبرت كيوهان، و كذا نظريات التكامل و الاندماج.

وعليه يشير مفهوم المنظمة الدولية كما ذكرنا سابقا في المحاضرة الأولى إلى تجمع عدد معين من الدول، تمارس اختصاصات معينة، تتميز بالديمومة و بناء مؤسساتي، وكل منظمة تمارس اختصاصاتها تبعا للمعاهدة المنشأة، إذ يتم وفق هذه الأخيرة إدراج أهداف المنظمة و كذا مبادئها، إضافة إلى تنظيمها الهيكلي من خلال الإعتماد على تصورات صناع القرار ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن العام[6].

[6] أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية، 1985، ص 10.

وعليه فإن هناك نقاش نظري محتدم حول مدى نشاط المنظمات الدولية، فالواقعيين يميلون إلى إنكار أي استقلالية لتلك المنظمات، إذ يرون أن معرضة بشكل خاص للسيطرة من قبل الدول الكبرى وأكثرها نفوذا كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا، مما يجعل هذه المنظمات تمثل تعبيرا وامتدادا للسياسة الخارجية لهذه الدول، في حين يشكك الليبراليين في هذا الرأي المحدود عن المنظمات الحكومية الدولية، إذ يجادلون بأن مجرد وجود هذه المنظمات يمكن أن يؤثر في سياسات الدول الأعضاء باعتبارها فاعل أساسي في العلاقات الدولية ، باعتبار أنه توجد قضايا في السياسة العالمية لا يمكن معالجتها إلا على أساس تعدد الأطراف بمعنى لا يمكن للدولة وحدها معالجة هذه القضايا الكبرى، وتميل هذه القضايا إلى أن تكون حالات تشبه "معضلة السجين" حيث توجد دوافع جماعية قوية للتعاون، مثل التلوث وانتشار أسلحة الدمار الشامل...الخ، فإذا كان للدول أن تتصرف فوجب عليها أن تتوجه للمنظمات الدولية والأمنية والإقليمية لكي تتعاون معها لتجاوز هذه المعضلات السياسية والأمنية[7].

1- الو اقعية وتصورها للمنظمات الأمنية الدولية:

تتضمن الواقعية أو الإتجاه الواقعي في تحليل الظواهر الدولية في السياسة الدولية جملة من الافتراضات بدءا من أن العلاقات الدولية مجرد صراع تسعى فيه كل دولة للحفاظ على أمنها وبقائها في ظل بيئة عدائية صراعية فوضوية تتسم بالتشابك وتضارب المصالح لا يوجد فيها أي شكل من أشكال السلطة فوق الوطنية

[7] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام: قاموس العلاقات الدولية،(ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 1997 ، ص 237.

التي يمكن للدول الإحتكام إليها وبالتالي تسعى كل دولة للزيادة في أمنها بشكل منفرد عبر امتلاك وسائل القوة والقهر[8].

لقد إكتسبت الواقعية قدرة تفسيرية وقوة تأثيرية كبيرة داخل الأوساط الأكاديمية خاصة في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية بدءا بكتابات المنظر"هانس مورغانثو"*Hans Morgenthau*سنة 1948 في كتابه "السياسة بين الأمم: صراع السلطة والسلم"،*Politics Among Nations*بعد نهاية مرحلة عرفت بالدمار والخراب، حيث ظل ولفترة طويلة هذا الكتاب المعيار المسلم به مرجعا أساسيا يقتدون به المفكرون والقادة السياسيين كون أطروحته كانت أكثر انسجاما للواقع الدولي في تلك الفترة من جهة وخادمة للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية كبداية فترة تاريخية مهمة في مسار الولايات المتحدة الأمريكية[9]، وبناء على هذا الكتاب الذي وضع المعالم الأساسية للنظرية الواقعية ورؤيتها للنظام الدولي، والذي يفترض " هانس مورغانثو" نفسه في موقع رجل الدولة الذي تعترضه بعض المشاكل في السياسة الخارجية في ظل ظروف معينة لا يمكن لأي فاعل في المشهد الدولي أن يواجهها بغير الدولة بمعنى أن المنظمات الدولية لا مكانة لها في أجندة التحليل الواقعي في السياسة الدولية[10].

---

[8] نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد82، أكتوبر 1985، ص 137.

[9] أمين شعبان أمين عبد النبي، إتجاهات تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية: جامعة أسيوط نموذجا، محاضرة غير منشورة، قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ،مصر، 2006، ص14.

[10]جهاد عودة، النظام الدولي ...نظريات وإشكاليات(المقارنة بين النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ونظرية تحليل النظم)، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1 ،2005، ص 34.

كما يضيف الباحث "بول ويليامز"*Paul Williams*أن النظرية الواقعية تسعى لزيادة القدرة والقوة وهذا في الكتاب الذي نشره تحت عنوان " مقدمة في الدراسات الأمنية"*Studies Security An Introudiction*، بمعنى أن مصلحة الدولة هي الغاية العليا والكبرى ولا يمكن للمنظمات الدولية مهما كان شكلها ونوعها أن تكون في مرتبة الدولة كفاعل رسمي وأساسي في العلاقات الدولية، وبالتالي يمكن القول بأن الدولة التي صورها توماس هوبز في عصره هي الدولة التي تشكلت في النظام الدولي اليوم[11]، كما أن كل نظريات الصراع ومفاهيمه تندرج ضمن الإطار الواقعي بمعنى أن النظرية الواقعية كانت لها قدرة تفسيرية واسعة لمواضيع النزاع والصراع وصولا لمفهوم المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني.

2- الليبيرالية ودورها في فرض المؤسساتية الأمنية في العلاقات الدولية:

بالرغم من التحولات والتطورات الحاصلة أثناء فترة الحرب الباردة في جانبه الإستراتيجي والأمني لم يغير الواقعيين والنيوواقعيين نظرتهم تجاه الأمن، كما يرفضون رفضا مطلقا إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق والمرتبط بالقوة وقوة الدولة وبقائها وسلامتها، بالرغم من اعترافهم الضمني بوجود بعض الأخطار والتهديدات الغير العسكرية التي قد تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على سلامة الدولة وأمن أفرادها، إلا أنهم لا يريدون إقحامها في الدراسات الأمنية لأنهم وحسب رأيهم لا يزيد إلا تعقيدا للمنظرين والباحثين في الشؤون الأمنية عن الحلول المناسبة التي تهدد الأمن فعليا.

ورغم هذه النداءات والأصوات للواقعيين بكل إتجاهاتها حول ضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقاءه في البعد الدولاتي ومفهومه التقليدي، إلا أنه تصاعدت

[11] منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع : دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع"،مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 3،1997، ص3.

أصوات الداعين خاصة من بعض الواقعيين البنيويين المتفتحين أو ما يسمى بجيل ما بعد النيوواقعية أمثال "باري بوزان "و"أول وايفر"*Ole Waever*وكذلك المؤسساتيين الليبراليين من أمثال "روبرت كيوهان"*Robert Cohen* و"جوزيف ناي"*Joseph Nye*أين أحدثوا ثورة في الدراسات الأمنية ونظريات العلاقات الدولية التي كانت بوادر الأولى للإرهاصات الليبيرالية أو ما يسميه البعض بالحوار النيو – النيو من خلال دمج كل المؤشرات الاقتصادية والثقافية في العملية الأمنية من خلال المقاربة المؤسساتية في النظرية الليبيرالية كما حددها مؤسس الفكرة "كيوهان"[12].

وعليه جاءت النظرية الليبيرالية كأطروحة بديلة عن التصورات التي قدمتها المدرسة الواقعية في تقديم فواعل جديدة غير الدولة عكس المنظور الواقعي، وهذه الفواعل قد تكون دول ومنظمات ومؤسسات دولية وإقليمية وحتى أفراد وجماعات كما يسمى عند الليبيراليين "بالمجتمع المدني العالمي ".الذي يتكون من منظمات غير حكومية ومتعددة المجالات والإختصاصات، كون مفهوم بالأمن الجماعي *Collective Security* و السلام الديمقراطي *Peace Democratic* التي تعتبر من أهم تصورات التي قدمتها المدرسة الليبيرالية والتي وضعت الواقعية بكل توجهاتها الكلاسيكية والبنيوية الجدية أمام إحراج كبير في العلاقات الدولية، بعدما أقرت النظرية الليبيرالية بوجود فواعل أقوى من الدولة ولا يمكن للدولة أن تسيير المشهد العام في العلاقات الدولية دون الاستعانة على المنظمات الدولية والإقليمية، كون الظاهرة الأمنية تتجاوز الحدود الوطنية للدولة ، حيث استبدلوا مفهوم الأمن الوطني والقومي وهو التصور الواقعي بمفهوم الأمن الجماعي عبر

[12] Dario Battistella, Les Relation International pour Science Humaines « courants et disciplines , publie dans Sciences Humaines, 183, 2007, p54.

إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية وتعاونية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[13].

وبالتالي فإن مفهوم الأمن الجماعي كقاعدة ليبيرالية قائمة على تحقيق السلام العالمي والديمقراطي لا يمكن تجاوزها مهما كانت الأحوال، في هذا الصدد عملت العديد من الدول على إنشاء منظمات إقليمية وجهوية كالجامعة العربية والإتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز ....، فهذه المنظمات الدولية والأمنية بالخصوص تعمل وظائف أساسية ومحورية أهمها :

- الرد على أي عدوان أو أي محاولة لفرض الهيمنة من طرف أي دولة تعتبر نفسها قوة إستثنائية في العلاقات الدولية.
- إشراك كافة الدول للصد على الدولة المعتدية من خلال التنسيق والتعاون المنظمي.
- تنظيم الرد العسكري على الدولة المعتدية ووقفها وردعها من خلال آليات تنظيمية.

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلا أن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما وقد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسألة التي تصاعدت حدتها مع نظرية السلام الديمقراطي التي قدمها المفكر الليبيرالي "مايكل دويل" Maichel Doyel والمجموعة الأمنية التعددية التي تنطلق من قاعدة

13 حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري ، قسم العلوم السياسية ، قسنطينة، 2008، ص 271.

أساسية أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض[14]، وبالتالي فإن فرضية السلام الديمقراطي التي ركزت عليها أبرز دراسات السلام والأمن ، والتي تقتضي بأن جميع الإفتراضات الليبيرالية تعتبر من الناحية التحليلية أهم من الإفتراضات الواقعية، فالدول الديمقراطية باعثة للسلام في كل أنواع الدول لأن الحروب ضد الدول الديمقراطية من خلال براديغم السلام بمعنى أن السلام يعمل وظيفة فض النزاع ووقف العنف بين الدول المتصارعة، فقد يكون التنظيم الدبلوماسي والقانوني الخاص بالأمن الجماعي المبنية لفكرة الحكومة العالمية الواحدة على أنها الحل الأساسي لمشكلة الحرب ، وهذا هو الإقرار النظري الذي تقوم عليها الليبيرالية من خلال إيلاء أهمية واسعة وبالغة للمنظمات الدولية والإقليمية في العلاقات الدولية والتي تنطلق على مرتكزات أساسية هي:

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول من خلال تكريس مفهوم التعاون الأمني والإقليمي الدولي، ولا يمكن للدولة أن تتصرف وحيدة في المشهد الأمني والعالمي .
- التعاون بين الدول يكون من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق الأمن.
- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العمل العسكري ، من خلال مبدأ أن الدول الديمقراطية لا تشن حرب ضد دول ديمقراطية أخرى، ذلك أنه أهم مبدأ يقوم عليه السلام الديمقراطي كما يمكن إختصار المبدأ الأساسي الكامن وراء مفهوم الأمن الجماعي بأن الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد،بهذا المبدأ الذي يقوم عليه المفهوم نصل للوسيلة الأساسية

[14]Anne-Marie Slaughter, International Relations , Principal Theories, published in :Wolfrem, R (ed) Max Planck Encyclopedia of public International Law, Oxford University Press , 2011 , p 3.

للحفاظ على السلام بين الدول،[15].

- نشر التجارة والقيم الليبيرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال الفوق القومية، حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الإقتصادية التي تؤدي غلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي وبالتالي الوصول إلى العولمة[16].

وبالرغم من إستمرار الإجماع العالمي حول أهمية الدولة كفاعل مهم في العلاقات الدولية، إلا أن هذا لا يمنع من الاعتراف بتقلص قدرتها على تحقيق النتائج، لاسيما مع التزايد المفرط للقضايا التي تتجاوز الحدود السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، و لذا فبدلا من أداة واحدة يفضل الليبراليون الجدد نموذج الفاعل المختلط الذي يشمل المنظمات الدولية والمنظمات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، وغيرها من اللاعبين من غير الدول، فديناميكيات العلاقات الدولية معقدة وغير ثابتة ومستقرة والتي تنشأ من مصادر متعددة تنطوي على مزيج من التفاعلات الدولية والإقليمية[17]، والإقرار بأن

---

[15]Jeff Pugh, Democratic Peace Theory :A Reviewand Evaluation ,CEMPROC Occasional Paper Series : Centre For Mediation, Peace and Resoulition Of Conflict International, April 2005,p3.

[16]Bertrand Badie , Dirk Berg schlosser and Leonardo Morlino, eds., Liberalisme In Internatioanl Relations, International Encyclopidia of Political Science, los angelos ,2011 ,p1435 .

[17] جصاص لبنى، المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مقال منشور يوم 22 / 8 / 2012 ومتحصل عليه من موقع مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي من خلال الرابط التالي:

الأحادية لا يمكن أن تحقق السلام والأمن بل وجب التعاون الأمني بين الدول والمنظمات الدولية من جهة في شقه السياسي والأمني ، والتنسيق بين الدول والشركات والمؤسسات الإقتصادية من خلال مبدأ التبادلية الذي جاء به أكسلور Axelord وذلك لعدم قدرة الدول على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين[18].

3- المنظمات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز النظريات النقدية وما بعد الحداثة:

تمثل نهاية الحرب الباردة بمثابة تحول استراتيجي لا مثيل له منذ نهاية الحرب العالمية، حيث مثلت هذه التحولات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة على موازين القوى الدولية من جهة وعلى دور المنظمات الدولية بعدما كانت توصف بالمنظمات الفنية أي لا قوة لها أمام الدولة باستثناء هيئة الأمم المتحدة، التي سيطر أعضائها خاصة في مجلس الأمن على قراراتها من خلال مبدأ الفيتو، إلا أنه مثلت المنظمات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة أغلبية أحد الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، من خلال إحتضانها للقضايا السياسة العليا على حد تصنيف المنظور الواقعي.

و ما زاد من أهمية دور المنظمات الدولية في المجال الأمني هو بروز التهديدات الأمنية الجديدة التي تتميز باختراق الحدود الوطنية و القارية، و سهولة انتشارها، و صعوبة السيطرة عليها دونما تكاثف الجهود الدولية و العالمية، و هذا لا يكون إلا من خلال المنظمات الدولية، وبالتالي فإن هناك خلاف بين الباحثين حول الأهداف

---

http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=320931&ac=2

[18] Jean-Jacques Roches : Théories des relations internationales , Paris , 5eme édition Montchrestien, 2004 ,p92.

التي تضطلع بها المنظمات الدولية والأمنية، إذ ذهب بعضهم إلى التأكيد على أولوية الأهداف السياسية التي ترتبط أساسا بمسائل الأمن و الدفاع و التسوية السلمية للنزاعات، في حين أكد آخرون على أهمية الأهداف المتصلة بقضايا التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية من خلال تدعيم التكامل الوظيفي بين مجموعة دول، و مرد ذلك أن النزاعات التي تثور بين الدول يمكن إرجاعها في الأصل إلى الإخفاق في التعامل الايجابي مع المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، كما أنه واقعيا لا يمكن الفصل بين الدوافع الأمنية و دوافع الرفاهية[19] .

وعليه فإن تحقيق السلم و الأمن الدوليين يتطلب توفر الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام، و لتحقيق هذه الرؤية لابد من توافر حد أدنى من التعاون الدولي لا في مجال ردع العدوان أو قمعه فقط، و هو ما ركز عليه نظام الأمن الجماعي الذي جاءت به هيئة الأمم المتحدة، و الذي يرى العالم كله كوحدة واحدة يتعين الدفاع عليها من أي خطر يهدد أي جزء فيها استنادا إلى قواعد مقبولة و متفق عليها و من خلال جهد مشترك و آليات موحدة، و إنما أيضا على وجه الخصوص في المجالات الاقتصادية الاجتماعية و البيئية ...الخ.[20]، و هذا ما يتحقق من خلال عمل المنظمات الدولية خاصة منها الإقليمية.

وكل الدراسات السياسية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة كانت تتميز بالنقدية، ومن هذا المنطلق كرس النقديون دراستهم لنماذج زيادة القوة وتحول القوة من

---

[19] جصاص لبنى، المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة،

http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=320931&ac=2

[20] أحمد الرشيدي، ناصف حتى، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1999، ص 125 .

زاوية القوى الاجتماعية في التغيير، هذه القوى بما تتضمنه من صراعات اجتماعية هي المحرك الأساسي للمنظمات الدولية وبهذا الصدد يقترح روبرت كوك دراسة المنظمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال المكونات والمنطلقات الثلاثة:

- الشروط المادية: تتضمن شروط تطور التكنولوجيات الحديثة بواسطة تطور وسائل الإنتاج والتبادل الدولي.
- المؤسسات: هي الوسيلة الأساسية لحفظ وضمان استقرار نظام تاريخي، وهي تعكس القوة الإجتماعية وتشجع تشكيل الأفكار الجماعية من خلال تقديم المميزات الإجتماعية وليست الطبيعية لهذه المشاكل.
- الأفكار: وهي نوعين أفكار ذاتية ، و قائمة على أساس طبيعة العلاقات الإجتماعية التي تنشئ العادات حول السلوك الإجتماعي وأفكار إجتماعية وهي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة وشرعية علاقات السلطة.

وبناء عليه نستنتج بأن "النظريات النقدية التي أتت بها مدرستي كوبنهاجن و فرانكفورت الألمانية في الدراسات السياسية تركز في قراءتها وتصورها على أن المنظمات هي مكونات اجتماعية تخدم المصالح الاجتماعية للدول والشعوب التي تتأسس على مبدأ الإنعتاق والتحرر من جهة والأمن الجماعي من جهة أخرى، حيث قدمت هذه التصورات النقدية التي جاءت في فترة تكون العالمية والعولمة دفعا أكاديميا مهما في حقل الدراسات السياسية وخاصة الأمنية وهي تصورات تتلاءم مع التراكمات والتطورات الدولية، حيث وفقت لحد كبير في رسم تجانس فكري نظري وعملي تطبيقي لأطروحاتها الأمنية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المحور الرابع:

دور المنظمات الدولية و الإقليمية والعالمية في إدارة النزاعات الدولية.

محتويات الموضوع:

1. تعريف النزاع الدولي.
2. دور عصبة الأمم في مجال حفظ السلم والأمن الدولي.
3. دور هيئة الأمم المتحدة في تطوير مبدأ السلم والأمن الدولي.

1- تعريف النزاع الدولي:

عرفت محكمة للعدل الدولية النزاع الدولي بأنه "عدم الاتفاق بشأن مسألة من مسائل الواقع أو القانون"، وينشأ النزاع أيضا عندما تعترض الدولة على موقف محدد لدولة أخرى، وبالتالي فإن النزاع هو الاختلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر ، حول مسائل أو قضايا محددة ، ويمكن أن ينشا بين الأفراد والجماعات ،داخل الدولة الواحدة وغالبا ما تأخد طابع العرقية والإثنية. ويحدث النزاع نتيجة تعارض ، أو تصادم بين اتجاهات مختلفة ، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر ، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره ، فيكمن النزاع إذن والتواجه بين الأطراف المختلفة تصل لحد التصادم المسلح والإقتتال المباشر[21].

وهناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى قيام نزاعات مسلحة غير ذات طابع دولي، خاصة في حال ظهور بوادر لضعف المركز السياسي للقائمين على السلطة لذا فقد تظهر بعض القوى إما لتعديل أنظمة الحكم أو حتى الانفصال عن الدولة الأم، وأهم ما يميز الأسباب السياسية التي تدفع إلى اشتعال الصراعات والنزاعات المسلحة الداخلية بين الأطراف داخل الدولة مما يؤدي لدرجة تمزقها.

وبغض النظر عن الجانب السياسي فإن البعد الإجتماعي يلعب دورا كبيرا في النزاعات الداخلية والتي كانت تقوم بين الجماعات لأسباب عرقية أو دينية. وكان يرى هؤلاء أن قيام الدولة بشكلها الحديث على أنقاض الأنظمة الإقطاعية والولاء السياسي لها سيجنب تلك الخلافات العرقية والدينية والتي استمرت لفترة طويلة وراح ضحيتها الملايين من البشر ، إلا أن الدولة ومنذ وجدت بشكلها الحديث

---

[21] – غي انيل: قانون العلاقات الدولية ، ترجمة نور الدين اللباد ، مكتبة مدبولي، ط15 ، ص 505.

لم تستطع السيطرة نهائيا على هذه الصراعات ذلك لأنها كانت تعبر عن نفسها في صور مختلفة ومنها استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن الخلافات الدينية والعرقية [22]، وفي ظل هذه التراكمات والتحولات الدولية والسياقات التاريخية مما جعل قادة الدول يتوجهون نحو المنظمات الدولية كآلية سياسية ووسيلة حل ناجعة لفض النزاعات والحروب، وعليه سنحاول إستعراض دور المنظمات الدولية في حفظ السلم وفض النزاعات الداخلية والصراعات في العلاقات الدولية.

2- دور عصبة الأمم في مجال حفظ السلم والأمن الدولي:

يمثل قيام عصبة الأمم في عام 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بمثابة حدث بالغ الأهمية في تاريخ العلاقات الدولية، من حيث أنها مثلت خطوة حاسمة في عملية تنظيم المشهد الدولي، فعصبة الأمم هي أول تجربة سياسية في تاريخ البشرية لإنشاء منظمة عالمية من حيث العضوية من حيث الاختصاص والأهداف والغايات الكبرى، كون هذه المنظمة اهتمت أساسا بقضية السلم والأمن، أن يكون وسيلة قوية لتدعيم العلاقات السلمية وحسم المنازعات الدولية على نحو لا يهدد السلام العالمي ، حيث وصلت عدد الدول المنتمية لهذه المنظمة إلى 58 دولة في أقصاه في تلك الفترة التاريخية العصيبة على الكثير من الدول سياسيا واقتصاديا خاصة دول النامية والفقيرة والمسمية لاحقا بدول العالم الثالث، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1919 إلى غاية 1935 [23]، حيث كان تركيز عصبة الأمم في كيفية وطريقة تمكين

---

[22] علي إبراهيم،الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية ط 1،القاهرة 1990 ص 11.

[23] مارتن غريفش ويتيري اوكلهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، 2006 ص ، 305.

المبادئ الأربعة عشر التي قدمها الرئيس الأمريكي "ويلسن" وكيفية تطبيقها في العالم، حيث لم تكن تتميز تلك الفترة بالصراعات والنزاعات الإثنية والعرقية، لكن بوادر الصراعات الكبرى كانت متوفرة وبقوة بين القوى الكبرة والإمبراطوريات الأوروبية كالنمسا والإتحاد السوفياتي وبريطانيا التي كانت لها طموحات التوسع والإمتداد في القارة الأوروبية.

3- دور هيئة الأمم المتحدة في تطوير مبدأ السلم والأمن الدولي:

كان قيام الأمم المتحدة نتيجة الحرب العالمية الثانية بعد اقتناع البشرية باستحالة بقاء حالة الحرب على حالها وضرورة الذهاب لتأسيس نظام عالمي قائم على مبادئ السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخاصة استتباب الأمن والتي تشكل هذه القاعدة والهدف في مقدمة الأهداف التي تسعى إليها هيئة الأمم المتحدة وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، و يعتبر كأحد المداخل الرئيسية التي توضح مدى أهمية الأمم المتحدة في تاريخ العلاقات الدولية وكخطوة لوقف الصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية في المشهد الدولي، ومدى الحاجة إليها كآلية تؤكد وجودها على الساحة الدولية ولتحقيق ذلك لا بد لها من هيكلة تمكنها من أداء الوظائف المنوط بها، وتنفيذ التزاماتها وفق ما نص عليه ميثاقها من أهداف ومبادئ.[24]

وتتكون منظمة الأمم المتحدة كهيئة عالمية من ستة أجهزة رئيسية حددها الميثاق في الفقرة الأولى من المادة السابعة، وكل هذه الأجهزة هي بمثابة ميكانيزمات أساسية لرسم السلام والأمن وفض الصراعات والنزاعات من جهة و تحقيق الرفاهية والإستقرار بين كل شعوب العالم، من خلال هذه الأجهزة ك:

- الجمعية العامة والتي تشكل بمثابة ملتقى كل دول العالم في نيويورك من أجل مناقشة كل المستجدات السياسية في العالم.

[24] – – عبد الغني عبد الحميد محمود: المنظمات الدولية، ص 513.

- مجلس الأمن والتي تتكون من خمس دول غايتها مناقشة واستعراض كل الملفات الأمنية الحاصلة في المشهد الدولي وغايتها وهدفها هو فض الصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية التي تناقش كل الظواهر والمشكلات ذات العلاقة بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم و العمل من خلال رفع تقارير مفصلة ودقيقة من اجل تمكين السلم والأمن في العالم.
- محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي تختص بمعالجة القضايا الحقوقية والقانونية الشائكة في المشهد الدولي.
- الأمانة العامة باعتبارها أعلى جهاز في الأمم المتحدة التي تعالج بموجبها كل القضايا والملفات الشائكة في العلاقات الدولية.[25]

وعموما يمكن القول بأن المشهد العالمي والدولي معقد ومركب بالصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية، ولا يمكن نكران بدور المنظمات الدولية والإقليمية في معالجة القضايا الأمنية الشائكة كالنزاعات والصراعات والحروب وصولا للملفات السياسية كالخلافات الثنائية بين الدول و الملفات الإقتصادية والاجتماعية ومجابهة التحديات والتهديدات الأمنية خاصة تلك التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تهدد البشرية، وصولا للمنظمات الإقليمية التي سنركز عليها في المحاضرات القادمة بالتفصيل.

[25] حسن نافعة : الامم المتحدة : إلى أين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ص02.

المحور الخامس:

عصبة الأمم المتحدة.

محتويات الموضوع:

1- أهداف عصبة الأمم ومبادئها.
2- الأجهزة الرئيسية لعصبة الأمم.
3- أهم إنجازات عصبة الامم.
4- اخفاقات عصبة الامم .

تمهيد:

يتفق كل الباحثين والدارسين في التاريخ المعاصر والدراسات السياسية بأن القرن العشرين يعتبر من أهم القرون في تاريخ البشرية، مما أنتجته من حلول على عدة أصعدة أهمها الحلول السياسية لتنظيم حياة الشعوب والدول من خلال تأسيس هيئات ومؤسسات ومنظمات دولية و إقليمية تختص بالقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بدءا من نهاية الحرب العالمية الأولى التي أتت بأول منظمة عالمية تجمع الدول وهي عصبة الأمم والتي تعد من أكثر المنظمات شهرة، وقد نشأت بسبب حماس واهتمام الرئيس الأمريكي "ودرو ويلسون" *Woodrow Wilson* فقد وضع 14 مبدأ للسلام العالمي [26].

تم إنشاء عصبة الأمم في 1919، وبدأ تنفيذها في بداية سنة 1920، حيث تمت المصادقة على مبادئها وأهدافها في مؤتمر فرساي، وكانت عصبة الأمم أول منظمة تنادي بالسلام العالمي مقرّها جنيف العاصمة السويسرية ولغتها الرسمية هي الإنجليزية، إضافة إلى الإسبانية والفرنسية، و تتكون عصبة الأمم من ثلاث مجموعات وهي:

- **الأعضاء الأصليون:** وهم الأعضاء المؤسسون للعصبة وعددهم 33 دولة تُسمى بالدول الحليفة، وهذه الدول هي التي وقّعت على معاهدة فرساي.
- **الأعضاء المدعوون:** ويمثلون الدول التي وقفت على جانب الحياد في الحرب العالمية الأولى، وتمّت تسميتهم الأعضاء المدعوون لأن الدول المؤسسة دعتهم للانضمام إلى العصبة، وهذه الدول هي إسبانيا

[26] إسلام الزبون ، عصبة الأمم المتحدة، متحصل على المقال يوم 12 ديسمبر 2019 من خلال الرابط الإليكتروني التالي:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%

وسويسرا وهولندا وبلجيكا والدول الاسكندينافية، إضافة إلى 13 دولة من أمريكا اللاتينية.

- **الأعضاء المنتخبون:** وهم الأعضاء أو الدول التي قدمت طلب انضمام للعصبة، ووافقت الجمعية العامة للعصبة عليهم، وعدد هذه الدول حوالي 20 دولة.

1- **أهداف عصبة الأمم ومبادئها:** تمحورت أهداف عصبة الأمم الرئيسية في مرتكزين أساسيين هما:

- **زيادة التعاون بين الدول وتطويره:** ويتجلى ذلك في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير الدول النامية، وقد سعت عصبة الأمم إلى توفير الاستقرار الاقتصادي لشعوب العالم الأمر الذي يعزز السلام العالمي.
- **الحفاظ على الأمن والسلم الدولي:** وظهر ذلك في نزع السلاح ووضع قيود على إعلان الحرب من قِبَل أي دولة.

أما في ما يخص مبادئ العصبة والتي عملت عليها بهدف تحقيق أهدافها فكانت تسعى العصبة من خلال خطابها السياسي في تليين شدة العلاقات الدولية ، خاصة بعد خروج العديد من القوى الدولية الكبرى من الحرب العالمية الأولى من خلال مبدأ:

- تجنب إستعمال القوة لحل المشكلات الدولية.
- احترام القوانين وأحكام القانون الدولي.
- تأسيس علاقات بين الدول قائمة على العدل والتعاون والسلام.
- الالتزام بالنصوص المنبثقة عن المعاهدات الدولية.

1- **الأجهزة الرئيسية لعصبة الأمم:**

تتكون عصبة الأمم بشكل رئيسي من الأمانة العامة لعصبة الأمم وتتكون هذه الأمانة العامة من مجموعة من الأقسام، لكل قسم منها مسؤولية خاصة بها، وهذه الأقسام هي: السياسية، والاقتصادية، والأقسام المهتمة بشؤون الهجرة والأقليات، وأمور نزع السلاح، وأمور الصحة، إضافة إلى الشؤون الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالتعاون الثقافي، ويوجد أقسام تهتم بالشؤون القانونية وحفظ المعلومات، ومقر هذه الأمانة يقع في جنيف في سويسرا، ويتولى شؤون الأمانة العامة مجموعة من الخبراء الدوليين يعملون بإشراف من الأمين العام للعصبة، وقد تولى منصب الأمين العام للعصبة ثلاثة دبلوماسيين إختصو في القضايا السياسية و الأمنيةو هم:

- الدبلوماسي: **جيمس إريك دروموند James Eric Drummond** في الفترة الممتدة بين سنتي 1920-1933، وهو عضو الوفد البريطاني الذي فاوض في مؤتمر باريس للسلام.
- الدبلوماسي: **جوزيف أفينول Joseph Final** وهو سياسي فرنسي تولى أمانة العصبة في الفترة 1933-1940م.
- الدبلوماسي: **شون ليستر Sean Leste** وهو سياسي إيرلندي تولى منصب الأمين العام في الفترة الممتدة بين 1940-1945م.

أولا: الجمعية العامة لعصبة الأمم:

أما في ما يخص الجمعية العامة لعصبة الأمم فتتكون من ممثلي جميع الأعضاء فيها، بحيث لكل دولة ثلاثة ممثلين وصوت واحد فقط، ومن مهام الجمعية الموافقة على الأعضاء الجدد، وانتخاب الدول التي سوف تحمل العضوية

غير الدائمة في المجلس، والسيطرة على ميزانية العصبة وتنظيم الأمور المالية فيها، إضافة إلى انتخاب مجلس القضاة، كان الاجتماع الأول للعصبة في عام 1920م، ثم أخذت الاجتماعات تنعقد بشكل دوري في شهر سبتمبر من كل عام، كما يمكن عقد اجتماع طارئ في الظروف الاستثنائية إذا طلب أحد الأعضاء المنخرطين في عصبة الأمم ذلك، وبشرط موافقة جميع الأعضاء الباقين على عقد الاجتماع.

ثانيا: مجلس عصبة الأمم:

يتكون مجلس عصبة الأمم في البداية من أربعة أعضاء دائمين وهم: بريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا، واليابان، إضافة إلى أربعة أعضاء غير دائمين يتم تغييرهم كل ثلاثة أعوام، ويعد مجلس العصبة بمثابة الجهة التنفيذية لقرارات الجمعية العامة، أما بنية المجلس فقد تغيرت أكثر من مرة كانت أولها في 22 سبتمبر 1922 حيث زاد عدد الأعضاء غير الدائمين من أربعة إلى ستة أعضاء، وفي 08 سبتمبر 1926 رُفع عدد الأعضاء من جديد ليصبح تسعة بدلاً من ستة أعضاء، وفي نفس العام أصبحت ألمانيا عضواً دائماً، وفي نهاية سنة 1926 ارتفع عدد الأعضاء إلى خمسة عشر عضوا، وبعد انسحاب ألمانيا واليابان أُعيد عدد المقاعد غير الدائمة إلى أحد عشر مقعدا.

2- أهم إنجازات عصبة الامم:

تعد الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، نظر مجلس العصبة في 66 قضية دولية بين 1920 . 1939 ، عرضت منها سبع قضايا على الجمعية العامة ، وكان مجلس العصبة يسمع شكاوي ويبت فيها ويحكم بما يوافق عليه الجانبان . وفي كثير من الأحيان كان المجلس يبعث لجانا لتحقيق عن الحادث

في المكان الذي حدث فيه الحادثة ويقرر على ضوء التقارير الواردة من اللجان . وهناك الكثير من المنازعات التي استطاعت عصبة الامم حلها . فقد حلت:[27]

- مشكلة الموصل في دولة العراق سنة 1924.
- إدارة الصراع والنزاع القائم في موانئ دانزك. و أجرت استفتاء في منطقة السار سنة 1935 وأعادت المنطقة إلى ألمانيا .
- تدخل عصبة الأمم في النزاع الحدودي بين اليونان وبلغاريا وكاد أن يؤدي إلى حرب بينهما سنة 1935 تدخلت العصبة وحلت المشكلة عن طريق التفاهم بين الدولتين .
- تدخل عصبة الأمم في النزاع القائم بين اليونان وايطاليا على جزيرة كورو ، أين تدخلت العصبة و أعطت الجزيرة إلى اليونان . كما تمكنت العصبة من حل مشكلة الحدود بين يوغسلافيا وألبانيا.

3- **اخفاقات عصبة الامم**

كما كانت هناك إنجازات نوعية تم تحقيقها من طرف عصبة الأمم المتحدة، إلا أنها في المقابل لم تستطيع عصبة الأمم إقرار منع الحرب بين العديد من الأطراف الدولية، كما لم تستطع حل القضايا الكبرى والمسائل المعقدة لأن الدول الكبرى لم تكن مستعدة للتضحية بمصالحها القومية في سبيل حل المشاكل العالمية وإنجاح العصبة، وظلت العصبة آلة بيد الدولة الكبرى وخاصة بريطانيا و وفرنسا المسيطرات على السياسة العالمية في ذلك الوقت وكانت اغلب القضايا المهمة بين

---

[27] عبد الجبار عبود الخضيري، عصبة الأمم، محاضرات التاريخ السياسي ، كلية بابل للتاريخ، المحاضرة المنشورة يوم 26 نوفمبر 2017 عبر الرابط الإليكتروني التالي:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=68835

الدول خارجة عن نطاق وحكم العصبة، وحتى القضايا التي تحلها العصبة كانت بحسب توجهات الدولتين الكبيرتين فرنسا وبريطانيا . وقد فشلت عصبة الامم في مسألة نزع السلاح والاعتداءات بين الدول الكبرى فلم تستطع عصبة الأمم في ما يلي :

4- فشل العصبة في منع اليابان منع الاعتداء على منشوريا واحتلالها بالكامل، كما فشلت في فرض العقوبة على اليابان عندما احتلت الصين.

5- انسحبت المانيا سنة 1934 بسبب بعض المواقفف التي اتخدتها عصبة الأمم ما رأتها ألمانيا بأنها مواقف مجحفة ضدها، مما جعلها تحتل منطقة الراين المجردة من السلاح سنة 1936 وقررت تسليح ألمانيا خلافا لمقررات مؤتمر فرساي .

المحور السادس:

هيئة الأمم المتحدة.

محتويات الموضوع:

1- مبادئها وأهدافها.
2- مجلس الأمن.
3- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
4- إجراءات مجلس الأمن في حفظ السلام الدولي.
5- تقييم عمل الأمم المتحدة.

تمهيد:

بعد فشل عصبة الأمم في احتواء الفضاء الدولي وما يحمله من تناقضات وصراعات ، وما انجر عنها من اندلاع الحرب العالمية الثانية وما انجر عنها من ويلات على البشرية وحاجة العالم إلى منظمة دولية قوية قادرة على فرض الأمن والسلام، تأسست منظمة دولية في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد في الفترة الممتدة من 25 أفريل إلى26جوان سنة 1945 وهذا بحضور 51 دولة تناقشوا خلالها حول الشرعية الدولية للمنظمة وحول ميثاقها الذي تضمن 111 مادة ، كما تعرضوا لمناقشة النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، واعتبرت مدينة نيويورك مقرها الدائم كما اعتبر تاريخ 24أكتوبر 1945 التاريخ الرسمي لتأسيس هيئة الأمم المتحدة، والتي جاءت لتنوب عن عصبة الأمم عام 1945، وتتكون اليوم من 193 دولة عضو. تسترشد الأمم المتحدة في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها.

1- **مبادئها وأهدافها:**

قامت هذه الهيئات على مجموعة من المباديء من أجل الحفاظ على الأمن والسلام العالمي وأهمها المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وصولا بالتقيد بالالتزامات تجاه الهيئة العالمية، و الامتثال إلى كل القرارات الصادرة عن الهيئة. وأهم مبدأ وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وصولا لأهم الأهداف التي تتضطلع الهيئة لتحقيقها وهي:

- حفظ الأمن والسلم الدوليين
- تشجيع العلاقات الودية بين الامم.
- تشجيع التعاون والتشاور الدولي.

- حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان.
- تقديم المساعدات للدول النامية.
- تامين حقوق الشعوب وحرياتها في تقرير المصير.

ونظرًا للصلاحيات المخولة في ميثاق المنظمة وما تتمتع به من طابع دولي فريد، فإن بإمكان الأمم المتحدة العمل على قضايا تواجه الإنسانية في القرن الـ21 ،مثل قضايا السلم والأمن وتغير المناخ والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ونزع السلاح والإرهاب وحالات الطوارئ الصحية والإنسانية والمساواة بين الجنسين و الحوكمة وإنتاج الغذاء وغيرها كثير .وتتيح الأمم المتحدة لأعضائها منتدى للتعبير عن وجهات نظرهم من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأجهزة واللجان. ومن خلال تيسير الحوار بين أعضائها، واستضافة المفاوضات كذلك، أصبحت المنظمة آلية للحكومات لإيجاد مجالات الاتفاق وحل مشاكلها مع بعضها البعض .أعلى موظف إداري للأمم المتحدة هو الأمين العام.[28]

ومن أكبر الغايات والأهداف التي تسعى هيئة الأمم المتحدة تحقيقها هي تمكين الحق الإنساني في العيش الكريم وتعزيز أمنه الإنساني، بمعنى الوصول لهذه الغاية الكبرى يمكن القول بأن الأمم المتحدة حقق كل أهدافه و مبادئه ، لأن أصعب الغايات التي وضعتها الأمم المتحدة في أجندتها السياسية والأمنية هو الوصول للإنسان وتجاوز الدولة وأمنها كمفهوم وكيان. حيث يتصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها من خلال دعمه لعناصر حقوق الإنسان في

[28] دليل الامم المتحدة UN GUIDE ، مركز هاردو ، القاهرة، ص05.

بعثات حفظ السلام في عديد البلدان، كما يدير المكاتب والمراكز الموجودة في كل بلد، ويدلي المفوض السامي لحقوق الإنسان بتعليقاته المتصلة بالحالات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، كما أن له صلاحية التحقيق في الحالات والقضايا ورفع تقارير عنها وتمكين الأمن الإنساني الذي أقرته في تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 .و لا يمكن تمكين الحق الإنساني دون تفعيل أهم جهاز و ركن من أركان قيام هيئة الأمم المتحدة وهو مجلس الأمن الذي يعتبر العمود الأساسي الذي يقوم من أجله المنظمة.

2- **مجلس الأمن:**

تأسس ميثاق الأمم المتحدة على ستة أجهزة رئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن باعتباره القلب النابض للهيئة. ويضع الميثاق المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين على عاتق هذا المجلس من خلال مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين، والحد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الواقعة في مناطق النزاعات الدولية، و يعتبر مجلس الأمن هو الوكيل المسؤول وصاحب السلطة الذي ينوب عن كل الدول الأعضاء في تحمل مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين، وممارسة كل ما يصاحبها من سلطات أعطاه الميثاق أو قوة واضحة في معالجة الشؤون السياسية، وخوله وحده سلطة تقرير ما يراه من عمل كفيل بكفالة السلام في المواقف الحرجة.[29]

ويعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن كامل الصلاحيات للتحقيق في الانتهاكات وإرسال بعثات وتعيين مبعوثين خاصين إلى الأمين العام، واستخدام مساعيه الحميدة. كما أن لمجلس الأمن صلاحيات إصدار توجيهات بوقف إطلاق النار وإرسال مراقبين عسكريين أو قوة لحفظ السلام في كل مناطق التوتر والصراع والنزاع والحرب في العالم. وإن لم يؤثر كل ما سبق على هذه المناطق، يلجأ

[29] عبد الكريم علوان ، المنظمات الدولية، ط1، عمان : دار الثقافة ، 2002، ص304

المجلس لاستخدام تدابير مثل العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة والعقوبات المالية وفرض قيود على السفر وقطع العلاقات الدبلوماسية والحصار وربما يصل الأمر إلى العمل العسكري الجماعي ضد ما تسميه الدول المارقة ، ولن يكون هذا الأمر مباشرة إلا بعد دراسة المسائل التي بموجبها يمكن للأمم المتحدة التدخل فيها، فبالنسبة للمسائل الإجرائية و الموضوعية فإن مجلس الأمن يصدر قرارات بموافقة كل أعضاء المجلس بشرط أن يكون من ضمن هذه الأصوات التسعة الدول الخمس الدائمة العضوية[30].

3- **عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام:**

بعد الأمن الذي يشكل محور أساسي ومعادلة مهمة في قيام هيئة الأمم المتحدة وأركانها خاصة مجلس الأمن، تتركز مجهودات الأمم المتحدة على تعزيز السلام كهدف وغاية ثانية بعد الأمن من خلال تفعيل دور البعثات السياسية وبعثات بناء السلام في العالم وخاصة في مناطق الصراع والتي تضطلع بموجبها تحقيق الأمن والحق الإنساني وحمايتها من خلال العمل الفوري أو العمل طويل المدى من خلال التنسيق مع العنصرين المدني والنظامي في عمليات السلام في مناطق العالم كحماية المدنيين والتعامل مع العنف الجنسي في حالات الصراع و العنف ضد الأطفال والمرأة، ومن ثم تقوية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال الإصلاح القانوني والقضائي وإصلاح القطاع الأمني ونظام السجون. ولمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان صلاحية التفاعل مع هذه الهيئات والآليات وتقديم المشورة والدعم لها في كل ما يتصل بقضايا حقوق الإنسان والسلام العالمي والإقليمي، كما يعمل المكتب علي تعميم منظور حقوق الإنسان

[30] – د. محمد ابو الوفا ، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط2 ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1986 ، ص 466.

في كل مجالات عمل المنظمة، بما فيها التنمية والسلم والأمن وحفظ السلام والشؤون الإنسانية، وينظر في قضايا حقوق الإنسان في سياقات حالات ما بعد الصراع وأنشطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في العالم .[31]

4- إجراءات مجلس الأمن في حفظ السلام الدولي:

حدد مجلس الأمن إجراءات قانونية وسياسية أمنية من أجل حفظ السلام الدولي، من خلال إجراءين أساسيين هما :

- **أولا : الإجراءات غير العسكرية لحفظ السلم الدول:** وتتمثل الإجراءات غير العسكرية التي يمارسها مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي في ثلاث إجراءات هي عقوبات اقتصادية وتهديد باستخدام القوة وقطع الصلات الدبلوماسية، وهذه التدابير التي ورد ذكرها في المادة 41 من الميثاق التي نصت على ((لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته وله ان يطلب الى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغير من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً او كلياً ،وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية[32]
- **ثانيا: الإجراءات العسكرية لحفظ السلم الدولي:** وهي التدابير التي يجوز لمجلس الأمن أن يتخذها إذا رأى أن التدابير غير العسكرية والسلمية غير مجدية، أو ثبت عدم جدواها فله أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبرية

[31] –التنظيم الدولي، حسن نافعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013،ص193.

[32] ميثاق الامم المتحدة لعام 1945 .

والبحرية الأممية، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي و إعادة الأمور إلى نصابها.[33]

5- تقييم عمل الأمم المتحدة:

على مدى 72 عاما من إنشاء هيئة الأمم المتحدة، يمكن القول بأن أداء الهيئة اتسم بالتباين بين الإنجازات والإخفاقات، إلا أنها لا تزال لها حضورا في المجتمع الدولي، كون الغاية التي قامت من أجلها الهيئة لازالت قائمة والمشاكل الدولية لازالت تعاني منها الأمم والدول كالصراعات والحروب والنزاعات إضافة لتنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة القصرية غير الشرعية، حين تأسست لأجل نشر السلم والأمن الدوليين منذ تأسيسها لغاية يومنا هذا.

تمكنت الهيئة من الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين بنشرها للعديد من قوات حفظ السلام وبعثات المراقبة على مر تاريخها ، كما نجحت عن طريق التفاوض، في تسوية نزاعات إقليمية، منها وضع حد للحرب بين إيران والعراق، وانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وإنهاء الحرب الأهلية في السلفادور، إذ استعملت الأمم المتحدة الدبلوماسية الهادئة لتفادي حروب كانت على وشك الاندلاع .ومن أهم ما قامت به أيضا، تعزيز الديمقراطية بانتخابات حرة ونزيهة في 45 بلد ، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز تقرير المصير والاستقلال، وتعزيز القانون الدولي، وإصدار أحكام قضائية في الخلافات الدولية الرئيسية، وإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا المنازعات، وتقديم المعونة إلى اللاجئين الفلسطينيين منذ

---

[33] زروال عبد السلام، عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة منتوري ،الجزائر،2010/2009 ،ص30.

عام 1950 ،عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

أما في ما يخص مواطن الفشل، فإنه يظهر فشل الأمم المتحدة بشكل كبير حتى الآن في تسوية الأزمة السورية المستمرة منذ سنة 2011، إضافة إلى القضية الفلسطينية التي تعبر بشكل صارخ عن تضارب المصالح الدولية منذ أكثر من 70 عام مع نشوء دولة إسرائيل التي انتهكت الكثير من الحقوق الإنسانية في فلسطين وحتى في منطقة الشرق الأوسط، وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حل تلك القضية بشكل عادل وبما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين .

ويأتي الفشل الآخر للأمم المتحدة مع فشل الأمم المتحدة في الملف النووي الإيراني وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القرارات الدولية ضد إيران متجاوزة المواثيق الأخلاقية والإنسانية للمنظمات المختصة في الشأن النووي، وممارستها ، وصولا لازدواجية المعايير في التعامل الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط بعد غض الطرف عن إسرائيل الدولة النووية في الشرق الأوسط والضغط على إيران .كما أنها فشلت في إيجاد حل لظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، التي تضح جليًا في عدة مناطق في العالم الآن، على أمل أن يكون لهذه المنظمة الدولية دور أكبر في انهاء ويلات الحروب والمجاعات والسير باتجاه عالم أفضل.[34]

[34] – –دليل الامم المتحدة UN GUIDE ،مركز هاردو ،القاهرة،34،33.

المحور السابع:

الإتحـاد الأوروبي.

محتويات الموضوع :

1- الأهداف الأساسية للإتحاد الأوروبي.
2- المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي.
3- القضايا الأمنية في أجندة الإتحاد الأوروبي.

تمهيد:

تعد دراسة الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية من جهة وكتجربة تكاملية أنجح من بين أهم المواضيع التي وجبت دراستها، خاصة من جانبها وسياقها التاريخي ونشأتها كفكرة لأول مرة على يد مجموعة من المفكرين الساسة والإقتصاديين الأوروبيين إلى أول ميلاد للمجموعة الأوروبية في 09ماي 1950 ابتداء بالرابطة الأوروبية للفحم والصلب في 18أفريل 1951، ثم تلتها مجموعة من التطورات وصولا للمعاهدة المنشئة للاتحاد الأوروبي هي معاهدة "ماستريخت" التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 .

لا يمكن الحديث عن تجربة قيام الاتحاد الاوروبي بدون ان نستعرض السياق التاريخي وأول خطوة جدية لتوحيد أوروبا بعد الحرب العالية الثانية في الواقع كانت من خارج أوروبا ، فلقد اقترح الجنرال "مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكي الأسبق في خطاب ألقاه في جامعة " هارفارد " في 07جويلية 1947 بأنه وجب على دول أوروبا أن تقوم بالتعاون الوثيق فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها نتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية من اختلال في اقتصادياتها، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت دول أوروبا تعيد التفكير مجددا من أجل الوحدة كما تم التطرق إليه، فبدلا من الأفكار النابليونية الهتلرية القائمة على فرض الوحدة بالجيوش الحروب، بدأت الأفكار الاقتصادية تحل محل العامل العسكري وكانت أولى تلك الخطوات كالآتي :

- المرحلة الأولى: الجماعة الأوروبية للفحم الصلب.
- المرحلة الثانية: المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- المرحلة الثالثة: اندماج بريطانيا ايرلندا و الدانمارك.

- المرحلة الرابعة: اندماج اليونان في الجماعات الأوروبية
- المرحلة الخامسة: انضمام اسبانيا البرتغال.
- المرحلة السادسة: التحاق ألمانيا الشرقية بالمجموعة .
- المرحلة السابعة: اتفاقية ماستريخت.

وعليه يعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ذلك من أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية، حيث شكل الاتحاد بتركيبته المؤسساتية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية وكتلة واحدة لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية، تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من وجود التنوع بين دول الاتحاد في العديد من المقومات الثقافية والتاريخية، كون قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل جاء نتيجة روح من التضامن الفكري والعملي البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجالات معينة، واتفاقيات تجارية من خلال إزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين الأعضاء، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإقامة اتحاد جمركي يخدم السلع المحلية في مواجهة تنافسية السلع المستوردة من خارج التكتل، مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة، بما يعود بالنهاية على تنمية الناتج الإجمالي لكل دولة ويحسن مستوى الوضع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، ومما يساعد ذلك في إيجاد فرص العمل ويقلل من نسب التضخم. أما في المجال الأمني، فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام (1952) عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك، وبناء إستراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل

لمعاهدة (ماستريخت) سنة 1993 التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس باستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي.

1- الأهداف الأساسية للإتحاد الأوروبي:

- تأسيس لمفهوم "المواطنة الأوروبية" من خلال تمكين الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية.
- ضمان الحرية والأمن والعدل من خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية والعدل.
- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي عبر تدعيم :السوق المشتركة، العملة المشتركة اليورو ، التنمية الإقليمية، قضايا حماية البيئية.
- تقوية دور دول أوروبا في العالم في مجالات السياسة الخارجية والأمنية موحدة.

2- المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي:

- المفوضية الأوروبية الجهاز التنفيذي للإتحاد الأوروبي.
- البرلمان الأوروبي ينتخب من قبل شعوب دول الإتحاد الأوروبي.
- مجلس الاتحاد يتكون من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- محكمة العدل الأوروبية تشرف على تنفيذ القوانين .
- محكمة مراقبة الحسابات "ديوان المحاسبة" تشرف على ميزانية الإتحاد الأوروبي.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية تمثل مؤسسات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- هيئة المناطق تمثيل الإدارات المحلية في السياسة الإقليمية والبيئية و التعليم.
- المحقق الأوروبي يشرف على شكاوى المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة بمؤسسات الإتحاد الأوروبي.
- مصرف الاستثمار الأوروبي يساهم في أهداف الإتحاد الأوروبي تمويلا لاستثمارات الطويلة الأجل العامّة والخاصة.

ومن خلال هذه المؤسسات سنحاول التركيز على أهم المؤسسات الممثلة للإتحاد الأوروبي التي تلعب دورا مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، كونها تشكل نواة الاتحاد حيث تتكامل بعملها صلاحيات السلطات العامة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات العامة المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي[35]:

أولا: المجلس الأوروبي: يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام، وذلك استنادا لما تمخضت عنه قمة باريس عام (1974) وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها عام (1985) حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف

[35] Miller, Vaughre. "The Future of the European Constitutions". International Affairs and Defense Section, House of Commons Library, 2009. P4.

المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد.

ثانيا: مجلس الاتحاد الأوروبي: ويعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء، ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من مدينتي بروكسل ومدينة لوكسمبورغ. وتتغير رئاسة مجلس الاتحاد كل ستة أشهر، ويكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا (10) أصوات، لأن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجم سكانها، ويبلغ عدد الأصوات الكلي (321) صوتا، موزعة على (27) دولة هي مجموع الدول الأعضاء، ويكون الموافقة على القرارات بناءا على تصويت الأعضاء على أن يتجاوز ممن يمثلون سكان الاتحاد.

ثالثا: المفوضية الأوروبية: تعتبر هذه المؤسسة الأكثر تجسيدا لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي، كونها الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، وليس مصالح الدول الأوروبية الأعضاء. ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية 31 عضواً، وبواقع عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا)، وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد. ويتم تعيين الأعضاء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وشريطه موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا، وابرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد.

رابعا: البرلمان الأوروبي: يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم 736 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن صلاحيات البرلمان الإشراف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار ميزانية الاتحاد، بالإضافة إلى وجود لجان متخصصة في التحقيق اللازم عن انتهاك الدول الأعضاء لقوانين الاتحاد، ونظرا لأن النواب في البرلمان الأوروبي يمثلون دول الاتحاد بشكل عام فإنهم يعملون من خلال كتل حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان.

خامسا: محكمة العدل الأوروبية: هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسية تتمثل في النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء، وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية، ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي، وعليه تتكون المحكمة الأوروبية من 27 قاضيا بمعدل قاضي من كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي، ويتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين

القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات[36].

3- القضايا الأمنية في أجندة الإتحاد الأوروبي:

تشكل المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب القطبية الثنائية في النظام الدولي الذي استمر منذ الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام (1991)، والدور المتعاظم للسياسات الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة التجارة الدولية، جعل ذلك بمجمله أن يقوم الاتحاد الأوروبي بترتيب سياساته وتفاعله الدولي وعلى إستراتيجية تعزز القدرة على الاستجابة الأكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات، تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وإسهام في تنفيذ المهام الإنسانية على المستوى العالمي، كمهام حفظ السلام والاستقرار في العالم ودوائر النفوذ.

وعليه فإن المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع مجمل المتغيرات والتداعيات شريطة أن تلائم سياسة ووسائل التعاون الخارجي مع مصالح وأولويات الاتحاد، وعلى أن يتم ذلك من خلال تعزيز الاتصال وتكثيف الحوار من مختلف الشركاء، وعن طريق الاعتماد المتبادل في توثيق شتى العلاقات الإقليمية والدولية المتنوعة، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية الأوروبية - كإحدى المؤسسات الرئيسية في تركيبة الاتحاد الأوروبي.

عموما يمكن القول بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تبنو هدفاً مميزاً في تطوير المنظومة الدفاعية، حيث يعتبر ذلك المكون الثاني الذي يعتمده

---

36 Catherine, Hoskyns. Michael Newman. "Democratizing the European Union: Issues for the twenty – first Century". , Manchester University Press, U. K. , 2000. Pp 21, 22.

الإتحاد في تقوية وضعه الداخلي وعلاقاته الخارجية، كما ويلاحظ أن سياسة الاتحاد الخارجية مبنية على إستراتيجية تقوم على علاقة إرتباطية بين إرساء سياسة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي، وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية، لهذا وبموجب معاهدة أمستردام عام 1999 تم التوافق بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد على:

- إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية.
- إنشاء اللجنة العليا السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد.
- تكوين لجنة عسكرية أوروبية، وهيئة أركان قوات للاتحاد الأوروبي، ترتبط بالمجلس الأوروبي، لتنفيذ المهمات التي يحددها كتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، ومختلف القضايا الإنسانية داخل وخارج جغرافية الاتحاد الأوروبي.

وعلى ضوء ذلك نفذ الاتحاد الأوروبي العديد من مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات كان أبرزها في البوسنة والهرسك حيث حلت قوات الاتحاد المكونة من سبعة آلاف جندي مكان قوات حفظ السلام التابعة للناتو في نهاية عام 2004، كما واتضحت اهتمامات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في الجانب الأمني بعد أحداث سبتمبر 2001 نتيجة تعرض عدد من الدول لحوادث تفجير مختلفة، مما استدعى مشاركات عسكرية مع دول صديقة كالولايات المتحدة سواء بصور انفرادية أو من خلال دول حلف شمال الأطلسي الذي يمثل الاتحاد معظم أعضائه في كل من أفغانستان والعراق وليبيا.

وبالرغم من ذلك إلا أن الإتحاد الأوروبي لا زال يعاني من إشكالية التفاوت في مواقف العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه التدخل الأمني وهذا لا يزال مؤشرا واضحا على عدم الانسجام بين دول الاتحاد، مما يؤثر بشكل سلبي على الوزن الدفاعي المشترك لأوروبا ومستوى قوته الشاملة عالميا، وهذا يشكل أبرز

تحدي يواجه الأمن الأوروبي المشترك في سياسة الأمن الأوروبي مع القوى الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، فمثلا عندما أوصى المجلس الأوروبي في اجتماع "هلسنكي" عام 1999 بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية أوروبية للتدخل السريع تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية، حيث كانت مواقف الدول المتنفذة في الاتحاد متعارضة نسبيا تجاه ذلك، فمثلا كان موقف بريطانيا بأن لا تتدخل تلك القوات بعد تشكيلها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف (الناتو) التدخل فيها وأن تكون متعاونة وممثلة ومنسجمة لمهام قوات الحلف، بالمقابل كان موقف كل من ألمانيا وفرنسا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة وبعيدة عن حلف (الناتو)، وفي ما يخص التعاون الأوروبي الأمريكي ترى بعض الدول الأوروبية أن تستقل وأن لا تكون حليفة كاملة للولايات المتحدة لأن هذا الأمر بمثل خطرا على استقلاليتها كالموقف الفرنسي ، إلا أن بريطانيا وألمانيا يرون عكس ذلك وأن التعاون الأمريكي والأوروبي مهم للغاية في المشهد الدولي خاصة في ما يتعلق بالبرامج التخطيطية والاستخبارية والمساعدة على إنشاء قوة الرد السريع للاتحاد الأوروبي في المجالات التي تخدم المهمات الإنسانية وعمليات حفظ السلام.

المحور الثامن:

جامعـة الدول العربيــة.

محتويات الموضوع :

1- **مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية:**
2- تقييم دور الجامعة العربية في ظل التحولات السياسية والأمنية في المنطقة.

تمهيد:

يعتبر النظام الإقليمي العربي جزء من النظام العالمي يؤثر فيه أحيانا ويتأثر به وفق الأحداث الدولية خاصة في القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان المنتجة للصراعات والنزاعات الإقليمية، أي أن النظام الإقليمي العربي يمكن أن يشكل بذلك واجهة عاكسة للعلاقات الدولية والمتغيرات الهيكلية في النظام العالمي، أما فيما يخص تأثير النظام العالمي فإننا نجد النظام الإقليمي العربي قد نشأ في بيئة غير متناقضة مع النظام الدولي، نظرا للانسجام التاريخي والثقافي والحضاري والديني.

وعليه تمثل سنة 1945 بالعام المفصلي والتاريخي في مسار العلاقات الدولية، فبعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة ، تأسست في نفس السنة جامعة الدول العربية التي واجهت تحديات سياسية وأمنية كبرى، خاصة بعد تأسيس الكيان الإسرائيلي داخل الجسد العربي سنة 1948 وفي مرحلته الفاعلة بين 1955-1975، الذي تأثر النظام الإقليمي العربي لتطورات الحرب الباردة[37]، وما انعكس عنه هذا التأثير في المشهد الدولي كون التفاعل بين النظام الدولي والنظام العربي كان كبيرا في كل مجالاته، خاصة في بعدها الأمني بالدرجة الأولى و الاقتصادي والثقافي والسياسي بالرغم من محاولات النظام العربي المتمثل في جامعة الدول العربية التحرر من ضغط النظام العالمي عليه، وأخذ مكان لائق في المشهد العالمي الدولي.

[37] علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 25.

وتأسيسا لموضوع جامعة الدول العربية الذي كان لها دور كبير ومعادلة هامة في المشهد الدولي، فإنه يتكون ميثاق جامعة الدول العربية من مقدمة وعشرون مادة، وتبين الأحكام الخاصة بالعضوية وأجهزتها ومقرها وحصانتها، وتعديل الميثاق والتصديق عليه، القسم الأول خاص بالقضية الفلسطينية، أما القسم الثاني للميثاق خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس جامعة الدول العربية، أما الجزء الثالث خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة وهو "عبد الرحمان عزام" الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية لمدة سنتين[38] ، ومنه تتضح الخطوط العريضة لجامعة الدول العربية التي كان واضحا وجليا بأن تحدياتها و رهاناتها كبيرة في المشهد الإقليمي العربي والعالمي.

1- **مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية:**

كان قيام جامعة الدول العربية في مرحلة تاريخية حساسة وهامة، وكانت المبادئ التي قامت عليها هذه الجامعة وفق الإدراك المشترك للحكومات والشعوب العربية في تلك الفترة، وعليه يمكن أن نبرز هذه المبادئ والأهداف المتعلقة بجامعة الدول العربية في عدة مرتكزات كبرى وهي كالآتي:

- **المرتكز الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء العربية**: يقوم على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، كما أن المادة الثانية تنص على أن الأرضية الأساسية من قيام الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وحماية استقلال هذه الدول العربية وسيادتها، وأن يكون التعاون هو الهدف الأساسي فيما بين الدول لتحقيق هذا المبدأ المهم.

[38] حسين عمر، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1222 ،ص 120.

- **المرتكز الثاني: مبدأ المساواة في السيادة بين دول الأعضاء:** نصت الفقرة الأولى من بروتوكول الإسكندرية أنه يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس بجامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة ، ثم أكدت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق نفس المفهوم عندها أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت مهما يكن بعدد ممثليها داخل الجامعة.
- **المرتكز الثالث: عدم استخدام القوة في العالقات الدولية وضرورة حل المنازعات العربية بالطرق السلمية:** وهذا المبدأ السلمي غايته الأساسية هو تأسيس نظام إقليمي عربي مستقر و آمن بعيدا عن أي صراع إقليمي باستثناء إشكالية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يعتبر بمثابة الشغل الشاغل لجامعة الدول العربية.
- **المرتكز الرابع: الالتزام بمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة:** وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية، وأنه يدخل في مهمة مجلس الجامعة، وكذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسالم ولتنظيم العالقات الاقتصادية والاجتماعية[39].

وبغض النظر عن هذه المحاور الكبرى التي تتأسس عليها مبادئ جامعة الدول العربية، فإن الأهداف الجوهرية التي تقوم عليها الجامعة العربية تنسجم مع القيم التي تأسست عليها، وعليه تهدف هذه الجامعة العربية إلى تحقيق أهداف

[39] رياض صالح أبو العطاء، المنظمات الدولية، مكتبة الجامعة إثراء، عمان، 1212، ص 242.

سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية وقد حددت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية مجموعة من الأهداف التي تقوم عليها نحددها في ما يلي:

- تحقيق التعاون العربي-العربي في كل المجالات، خاصة في المجال الأمني والسياسي
- حماية استقلال الدول العربية الأعضاء واحترام سيادتهم الإقليمية.
- تحقيق التعاون العربي في المسائل المتعلقة بالقضايا الأمنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة.
- النظر في مصالح البلدان العربية والسعي من أجل المحافظة على السلم و الأمن العربي.

وتأسيسا على هذه المحاور الكبرى لمبادئ الجامعة وأهدافها تعقد اجتماعات جامعة الدول العربية، وتنعقد على النحو التالي:

أولا: قمة الجامعة العربية وهذا المجلس هو أعلى سلطة في جامعة الدول العربية، وينعقد على مستوى قادة الدول العربية، أي بحضور الرؤساء والملوك العرب وينعقد في شهر مارس من كل عام، وتعقد جامعة الدول العربية بين الفينة والأخرى اجتماعات طارئة على مستوى القمة كلما دعت الحاجة لذلك.

ثانيا: دورات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري وهي في الأساس دورتان تعقدان في شهري مارس وسبتمبر من كل عام، إلى جانب الدورات الاستثنائية التي قد تعقد في أي وقت من العام لمناقشة أي طارئ يتعلق بالعمل العربي المشترك.

ثالثا: المجلس الوزاري التحضيري للقمة العربية، ويعقد مرة واحدة في العام للتحضير للقمة العربية العادية السنوية.

رابعا: دورات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين، وهي تعقد عادة إما تحضيراً للاجتماعات الوزارية أو متى ما دعت الحاجة لذلك.

ويختص مجلس الجامعة بحسب المادة الثالثة من الميثاق بتحقيق وتنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء من اتفاقيات في مختلف المجالات، واتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الفعلي أو المحتمل الذي قد يقع على إحدى الدول الأعضاء و فض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية مثل الوساطة والتحكيم، وصولا لتحديد وسائل التعاون مع الهيئات الدولية وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد شكلت التطورات والتراكمات الأمنية و السياسية الحاصلة في العالم العربي التي لم تكن منفصلة عن الوضع الدولي، أين كانت دول العالم العربي تؤثر وتتأثر على أرقام النفط ورقم أعمال الاستثمارات العالمية، وقد أثبتت تحولات السياسية في العالم العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية وبروز الموجة الوحدوية القومية العربية لفترة ما نهاية الحرب الباردة والأزمات التي مرت عليها من العدوان الإسرائيلي على فلسطين والأزمات السياسية العربية وحرب الخليج الأولى سنة 1980 وحرب الخليج الثانية سنة 1991 وما تبعته من أحداث دولية كأحداث 11 سبتمبر 2001 وما ترتب عنها من توجه عدسة العالم تجاه المنطقة العربية عموما ومنطقة الشرق الأوسط بالخصوص، وصولا للتحولات الهيكلية الواسعة في العالم العربي بعد 2010 نجملها في ما يلي[40]:

[40] مجموعة من النقاط جمعها الطالب في إطار التطورات والتراكمات السياسية الحاصلة في العالم العربي التي لم تكن منفصلة عن الوضع السياسي الدولي، أين كانت دول العالم العربي

- سقوط أنظمة سياسية عربية قوية ومعمرة كثيرا في دول العالم العربي بفعل الحراك الشعبي العربي الذي برز نهاية سنة 2010 مع حرق البوعزيزي نفسه في منطقة سيدي بوزيد وانتشرت في العديد من الدول والعواصم العربية، لغاية يومنا هذا .
- تعقد الوضع الأمني في سوريا، ليبيا، اليمن نتيجة تحولها من مطالب سياسية سلمية إلى مواجهة حربية مباشرة بين الفصائل والمليشيات العسكرية داخل دولهم، مما أثقلت هذه التحولات والأوضاع ملف النقاش العربي-العربي داخل أصوار الجامعة العربية.
- ظهور الجماعات الإرهابية بعتاد حربي ووسائل تكنولوجية متطورة بما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، بعد بروز جماعات قبلها كتنظيم القاعدة بكل تفرعاتها الإقليمية.
- عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث السياسية العربية نهاية سنة 2017 برفض الدول الإسلامية والعربية بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، هذا الضغط العربي والإسلامي حقق نتائج إيجابية على مستوى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 21 ديسمبر برفض 128دولة قرار ترامب ومساندة 09 دول وامتناع 35 دولة أخرى، هذه النتيجة الإيجابية جاءت بعد الحراك الشعبي الجماهيري الإسلامي والعربي برفض القرار الأمريكي العنصري الرامي لتحويل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى القدس الشريف، وصولا

تؤثر وتتأثر على أرقام النفط ورقم أعمال الاستثمارات العالمية، وهذا تأكيدا على نقطة أساسية مفادها بأن الأمن والنظام الإقليمي في المنطقة العربية يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الدولي والنظام العالمي في ما سمي بمرحلة ما بعد العولمة العالمية .

لصفقة القرن التي عقدت يوم 29 جانفي 2020 بين الكيان الإسرائيلي و الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية الإقليمية والدولية.

2- تقييم دور الجامعة العربية في ظل التحولات السياسية والأمنية في المنطقة.

أثرت التحولات السياسية والأمنية منذ نهاية الحرب الباردة، وما تلتها من تحولات دولية خاصة أحداث سبتمبر 2001 بشكل كبير على العالم العربي إلى تموقع فواعل دولية إقليمية كإيران وتركيا و إسرائيل في الشؤون السياسية والأمنية العربية، من خلال جامعة الدول العربية، مما يؤكد أن النظام الإقليمي العربي يعتبر شديد التأثر بالمتغيرات الدولية الخارجية سواء من حيث ثروته الاقتصادية المستهدفة، أو من حيث موقعه الجغرافي الحيوي وما يعكسه ذلك من تأثيرات على ميزان القوى العالمية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما برهنت عليه الأحداث الدولية في الفترة التي ذكرناها في ظل تنامي نفوذ حركات الإسلام السياسي، وصعود النزاعات العرقية والدينية والقومية في العالم العربي.

ولتحديد العلاقة التفاعلية بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، نستنتج أن دول العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة وصولا لأحداث 11 سبتمبر، وتوجه عدسة الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بشعار مكافحة الإرهاب من خلال إستراتيجية إعادة قراءة المنطقة بما يتوافق التحولات السياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1990 ، أصبح التفاعل عميق بين القوى الغربية في بعديه السياسي والإقتصادي، وهذا التفاعل أدى لتصدع حاد في بنية النظام الإقليمي العربي القائم، نتيجة تزايد الاختراق اللامحدود الدولي الأمريكي والإقليمي التركي والإيراني الإسرائيلي للدول العربية في الفترة الممتدة مابين نهاية الحرب الباردة

لما قبل أحداث سبتمبر[41]، والتي خلقت نوع من الإحتقان العربي العربي نتيجة ثقل التحولات الدولية على الفضاء العربي.

وفي نفس السياق المتبع يمكن القول بأن قبل ما جاءت ثورات الربيع العربي أو الحراك العربي، اشتعلت حرب التصريحات بين القادة العرب حول القضية الفلسطينية وموضوع الإستيطان أين كان الإخفاق السياسي العربي تجاه القضية الفلسطينية هو السبب الرئيسي لانبعاث عدد من مؤشرات التوتر بين المعسكرين، فبرزت بعض التصريحات الحادة التي تتجه إلى إبلاغ رسالة لأطراف المعسكر الآخر والتشكيك في مواقفه، فالرئيس السوري انتقد ربط الفلسطينيين مفاوضات السلام بموضوع وقف الاستيطان، معتبرا أن وقف الاستيطان بلا قيمة لأن الأساس هو الأرض، ومن جانبه وصف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" ما يسمى بمعسكر الممانعة بأنه "أكذوبة"، ويرغب في خلق البلبلة بين القادة والشعوب العربية، وأضاف الرئيس المصري السابق "محمد حسني مبارك" حديثه إلى معسكر الممانعة بأنهم "لا هم قاوموا و لا سلاما صنعوا".

ولم يكن أمام الجامعة العربية بعدما مزقتها خطابات التشكيك بين معسكري الإعتدال والممانعة[42]، سوى أن تعلن عن وجودها واستمرارها مهما كان

---

[41] أحمد عارف ارحيل الكفارنة، الأثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، الأردن: كلية عجلون الجامعية ، جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية– المجلد 25 ،العدد الثاني ، 2009، ص 635.

[42] إبعاد العديد من الدول الرائدة في العمل العربي كإبعاد مصر من الجامعة العربية وإعطاء المبادرة للدول الخليجية، على الرغم من ظهور دول جديدة صغيرة وكبيرة من داخل الإقليم وخارجه للعب هذا الدور مثل نجاح قطر في إعلان الدوحة لتسوية الأزمة اللبنانية، وقيام تركيا بدور الراعي لمحادثات السلام السورية– الإسرائيلية، ناهيك عن إخفاق الجهود المصرية في معالجة الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية وغياب الدور المصري في العراق مما ترك الساحة لدول

الثمن وتحصين المنطقة العربية بدول تتقارب مع نمطية الشعوب العربية ، وفي القمة العربية في سرت الليبية سنة 2010 حيث أعلنت جامعة الدول العربية عن مشروع "رابطة دول الجوار" التي تدعو إلى كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران، وعلى الرغم من أن فكرة إقامة هذا الكيان كانت من أجل التنسيق والمشاورة مع الدولتين ليست فكرة سيئة في بعدها الدبلوماسي، إلا أنها بفلسفة الجامعة وتاريخها مثلت الخروج عن أكبر مبدأ قامت عليه الجامعة العربية أين انفجر خلاف عربي أعمق من الخلاف حول القضية وشابت علاقات الدول العربية مع دول الجوار حساسيات أسوأ، وكانت المواقف العربية من مبادرة الجوار العربي إحدى السلوكيات التي تكشف حال العالم العربي.

وبالرغم من أن جامعة الدول العربية كانت في مقدمة المنظمات الدولية الإقليمية التي نادت بمكافحة الإرهاب، وكان للجزائر دور كبير في المرافعة من أجل هذه القضية التي أنهكت الشعب الجزائري، مما قدمت أطروحة شاملة وواسعة في آليات وميكانيزمات المكافحة والمواجهة من أجل تصدي للجماعات الإرهابية، خاصة تنظيمي القاعدة و تنظيم داعش، خاصة في ظل إدانة جميع الدول العربية "للإرهاب" بشدة وبجميع أشكاله ومظاهره ، باعتبار أن الظاهرة الإرهابية أصبحت تشكل خطر على أمن الدول العربية وفق التقرير الذي نصه مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 22أفريل 1998،هذا من جهة إلا أن هذه المنظمة كما ذكرنا سابقا كانت بعيدة عن تطلعات الشعوب العربية وكانت قراراتها دائما متأخرة نظرا

الجوار الجغرافي. للمزيد أنظر: أحمد عارف ارحيل الكفارنة، الأثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مرجع سبق ذكره، ص 635.

للإختلاف والتضارب بين القادة السياسيين العرب، الذي إنعكس سلبا على شعوب العالم العربي[43].

[43] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والتطرق للفرع الثاني: التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، المادة الرابعة، يوم 1998/4/22، ص 16.

المحور التاسع:

حركة عدم الإنحيـاز .

محتويات الموضوع :

1- الحياد الإيجابي كاستراتيجية سياسية لمسار الحركة:

2- تقييم مسار حركة عدم الإنحياز:

تمهيد:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفت من آثار سياسية وأمنية ، وما أنتجته من بروز صراع جديد بين قطبين عالميين يمثل الشرق الإتحاد السوفياتي وحلف وارسو والغرب ممثلا بالولايات المتحدة وحلف الناتو ، برز عالما ثالثا لا يمثل القطبين وهم دول الجنوب مما جعلهم يفكرون في تكتل ثالث يحمي مصالحهم ويدافع عن مطالبهم السياسية والأمنية، إلى غاية تأسيس حركة عدم الانحياز من طرف 29 دولة، وهي الدول التي حضرت مؤتمر باندونج 1955، والذي يعتبر أول تجمع منظم لدول الحركة.

و يعتبر "جمال عبد الناصر" و رئيس الوزراء الهندى "جواهر لال نهرو" و الرئيس اليوغوسلافي "جوزيف بروز تيتو" وأيضا الرئيس الأندونيسى "أحمد سوكارنو" من أبرز المؤسسين لهذه الحركة، حيث انعقد المؤتمر الأول للحركة في بلجراد عام 1961، وحضره ممثلو 25 دولة، ثم توالى عقد المؤتمرات إلى غاية يومنا هذا، ولم يكن أمام هذه الدول إلا المطالبة بوضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة والهيمنة الأجنبية بمختلف أشكالها، على أن يكون التعاون الدولي القائم على مبادئ الاستقلال والمساواة بين المكونات السياسية للنظام العالمي شرطاً أساسياً لحريتها وتقدمها ونموها، كما أن مبدأ التعايش السلمي يكون القاعدة الأساسية لإقامة العلاقات الدولية.

وقد كانت للطبيعة الاستعمارية التي تعرضت لها معظم شعوب العالم دوراً فاعلاً في ظهور محاولات التضامن بين هذه الشعوب، ولم يتحدد أبعاد هذا الدور إلا مع ظهور الحركة التحررية التي اجتاحت المستعمرات في أعقاب الحرب العالمية

الثانية، وبالتحديد عند نشوب النزاع الإندونيسي الهولندي خلال الفترة بين عام 1945م وعام 1949م، حيث اجتمعت خمسة عشر دولة في نيودلهي عام 1949، وقررت اتخاذ إجراءات جماعية ضد هولندا وتوحيد جهودها داخل منظمة الأمم المتحدة، وبعد انتهاء الحرب الكورية استمر التعاون الأفرو آسيوي لتوطيد العلاقات فيما بين شعوبهم، ورغم أن المسيرة النضالية لم تتوقف منذ عقد مؤتمر الأجناس المضطهدة عام 1910م، إلا أن مؤتمر باندونج الذي عقد في 18 أبريل 1955م يعتبر تأكيداً للمواقف التي اتخذتها دول قارة أسيا وأفريقيا، وتواصلت هذه الجهود واتسعت لتشمل العديد من دول قارات أخرى عانت من الوضع الاستعماري، وبذلك تحولت الحركة من أفرو آسيوية تقوم أساساً على موقع جغرافي محدد، إلى حركة أوسع تقوم على أساس نضالي أشمل، وتمثلت هذه الحركة الجديدة في ظهور حركة عدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر 1961، خاصة بعد اقتناع أعضائها بعجز منظمة الأمم المتحدة في احتواء العديد من المشاكل العالمية من جهة ومشكلة إزدواجية المعايير في الممارسات التي كانت تقوم بها أجهزة الهيئة الأممية خاصة مجلس الأمن وانحيازها لصالح مصالح القوى الكبرى.

1- الحياد الإيجابي كاستراتيجية سياسية لمسار الحركة:

بناءا على هذا بدأت بعض الدول المستقلة تتجمع تحت شعار الحياد، لتمارس الضغط على الكتلتين بهدف تحقيق السلام والأمن الدوليين، وفي هذا الإطار ظهرت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وتتحدد مبادئ الحياد الإيجابي في الآتي[44]:

[44] عبد النور حاجي، حركة عدم الإنحياز، بحث مقدم في المدونة التعليمية الموضوع يوم 20 اكتوبر 2015 ومتحصل على المقال من خلال الرابط الإليكتروني التالي:
https://abdenour-hadji.blogspot.com/2015/10/blog-post_20.html

- عدم المشاركة في الأحلاف العسكرية، كذلك عدم الانحياز إلى أحد أطرافها في إطار الحرب الباردة.
- التعاون والتعامل مع كلا المعسكرين الشرقي والغربي مع المحافظة على الاستقلال للدول المحايدة.
- المشاركة في حل المشاكل والأزمات الدولية، مع مساندة الشعوب غير المستقلة وحديثة الاستقلال، ودعم منظمة الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها وإجراءات تنفيذها لصالح هذه الدول.

وعليه بدأت معالم سياسة عدم الانحياز تتضح في ظل متغيرات عالمية، وضح خلالها زيادة انتشار التوجهات الاشتراكية والشيوعية، بينما اختفت الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية، ومن ثم تحتم على الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة السعي لإيقاف انتشار التوجهات الشيوعية. إلا أنه كان هناك رفض واضح للدول المستقلة حديثاً للانضمام إلى الأحلاف المختلفة في توجهاتها، ويرجع ذلك لرغبتها في أن تظل في منأى عن المنازعات، إلا في الحالات التي يطلب إليها أن تتدخل فيها كوسيط، كما أنها رغبت في الابتعاد عن اشتباكات الحرب الباردة، وقد تعددت دوافع اتباع سياسة عدم الانحياز، فمع زيادة الصراعات الدولية زاد تخوف الدول الصغرى حديثة الاستقلال من أن تجرفها سياسة الأحلاف إلى اكتساب أعداء جدد، وكان إعلان العديد من قادة دول عدم الانحياز عن خوفهم من السيطرة الشيوعية، وكذلك سخطهم على الإرهاب النووي السوفيتي جزءا لا يتجزأ من سياسة عدم الانحياز.

وعليه قد رأى الزعماء التاريخيين لسياسة عدم الانحياز التي تعبر عن رؤية استراتيجية وأمنية، تحقق العديد من المزايا للدول الغير منحازة على الصعيد العسكري تتمثل في الآتي:

- تضمن سياسة عدم الانحياز الحرية السياسية والاستقلال، كما تسهم في تعزيز المكانة الوطنية للدول المنظوية في الحركة وهذا لتأمين أوطانهم.
- تتيح سياسة عدم الانحياز حرية العمل، بعكس الانتماء إلى الأحلاف التي تحد من هذه الحرية التي تجعلهم غير مستقلين عن القرارات الكبرى للدول العظمى.
- تحقق سياسة عدم الانحياز الابتعاد عن التورط في الصراعات الكبرى التي تعنيها.
- يزيد الانحياز من المشاكل المحلية الداخلية ويجعلها عسيرة الحل.
- تحول الأحلاف بما تنطوي عليه من التزامات عسكرية، عن متطلبات التنمية الاقتصادية الضرورية والملحة، في إطار موارد محدودة لدى الدول حديثة الاستقلال.
- .تكون الدول اللا منحازة في موقف أفضل يمكنها من تقبل أو تطلب العون الاقتصادي من طرفي الصراع في الحرب الباردة.

بناء على هذه المزايا المقدمة، حدد زعماء حركة عدم الانحياز أربعة أهداف أساسية يسعون لتحقيقها هي تثبيت دعائم استقلالهم السياسي، والقضاء على الاستعمار

الأوروبي، وتنمية اقتصادهم الوطني، والقيام بدور خاص إما فرادى أو مجتمعين في محاولة لتسوية الصراعات بين الدول الكبرى، وقد تعرضت سياسة عدم الانحياز لعدة اختبارات وإن كان تطبيقها قد تأثر ببعض الأحداث، إلا أن الزعماء الثلاثة قد استمروا على سياستهم الحيادية، وكان كل منهم يؤمن بأن نظريته قد باتت عميقة الجذور، بحيث تمكنه من دعم سياساته المتبدلة، التي كان يرسمها أحياناً لمواجهة الظروف السريعة التغيير والتحول على الساحة الدولية.

وكانت هده التحولات هي من تدفع بالإنضمام للحركة حيث كان هناك تزايد مستمر للدول الأعضاء في الحركة، وقد شعرت الولايات المتحدة بخطورة حركة عدم الانحياز وتفاعلاتها الدولية في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا حيث أصبحت هذه السياسة ذات جاذبية خاصة لدول العالم الثالث حتى أصبحت كل دولة تحصل على استقلالها لا تجد أمامها سبيلاً لتأكيد استقلالها سوى الإعلان عن انضمامها لحركة عدم الانحياز.

2- تقييم مسار حركة عدم الإنحياز:

ومما سبق نستنتج أن حركة عدم الانحياز عند اتخاذها لأسلوب توافق الآراء والحوار والتشاور الهادف، من العوامل التي أدت إلى الحفاظ على استمرار وحدتها وتعاونها وتضامنها، كما أدى ذلك إلى تزايد أعضاء الحركة، وتنوع اتجاهاتها، خاصة مع تطور مبدأ أو أسلوب الإعراب عن التحفظات، مما انعكس في النهاية على وضوح خصوصيتها وذاتيتها في الإطار العام للحركة السياسية الدولية، وعليه كان وعي وفهم الشعوب الأفريقية والآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية بطبيعة وأبعاد النسق الدولي، قد ساعد على ظهور العالم الثالث على الساحة الدولية والحفاظ على أمن دول المنتمية للحركة .

عموما نستخلص وكتقييم عام للحركة بإن سياسة التعايش السلمي هي سياسة الحياد السياسي وليس الحياد القانوني، لأنه من الناحية السياسية فالتعايش السلمي لا يقوم على أية التزامات أو نص قانوني، كما أنه لا يرفض التحالفات والمعاهدات العسكرية، إلا أن هدف سياسة التعايش السلمي هو عدم اللجوء لاستعمال القوة في العلاقات الدولية، أما هدف عدم الانحياز هو المحافظة على السلم الدولي والتعايش السلمي عن طريق رفض الدخول أو الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، وبالتالي فإن حركة عدم الانحياز بتأكيدها على مساندة وتأييد حركات التحرر الوطني تكون قد حققت أهم مبادئها الدبلوماسية وتمكنت من الدفاع على العديد من الدول، خاصة في ظل عدم الدخول في أية تحالفات عسكرية في إطار النزاعات بين القوى الكبرى، وهذا هو التوجه الأساسي لسياسة عدم الانحياز، ومن ثم تتضح أهميته، ويلاحظ الالتزام الواضح لدول عدم الانحياز بهذا المقياس حيث أنه لم يكن هناك دولة من دول عدم الانحياز عضو في الأحلاف العسكرية التابعة للقوى الكبرى مثل حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو قبل حله.

المحور العاشر:

الإتحاد الإفريقي.

محتويات الموضوع:

1- ظروف النشأة.

2- **مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي.**

3- **أجهزة الإتحاد الإفريقي.**

4- **التحديات الأمنية للاتحاد الإفريقي.**

تمهيد:

تعود فكرة توحيد دول أفريقيا إلى عام 1957 عندما نادى بها الزعيم الغاني »كوامي نكروما حتى قبل أن تستقل الكثير منها. وبرغم الحماس الثوري الذي كان يشتعل في جنبات القارة السمراء ضد الاستعمار وبساطة الهدف المشترك في ذلك الوقت وهو التحرر من الاحتلال والقضاء على العنصرية استغرق تحويل الفكرة إلى واقع ملموس -ولكن في أدنى صوره للوحدة وهو منظمة الوحدة الأفريقية- حوالي ست سنوات عندما أعلن عن قيامها عام 1963 ومنذ أول مؤتمر لها في القاهرة عام 1964.

1- ظروف النشأة:

كان الهدف الأساسي للمنظمة الوليدة هو تحقيق التضامن والتعاون المشترك بين دول القارة للقضاء على ما تبقى من الاستعمار وإسقاط النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير وتحررت كل الدول الأفريقية تباعا وسقط النظام العنصري البغيض نهائيا في جنوب أفريقيا عام 1994. وهنا بدأ التفكير في مرحلة جديدة للتعاون بين دول القارة التي بلغ عددها 53 دولة للنهوض بشعوبها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ومواجهة تيار العولمة الذي يجتاح العالم والتصدي لمحاولة تهميش القارة اقتصاديا وسياسيا وبرز تياران:

- **الأول:** يرى الإبقاء على منظمة الوحدة الأفريقية وتطوير أجهزتها وأهدافها باعتبارها محل اتفاق بين جميع الدول تقريبا بدلا من فتح باب الخلافات والصراعات على شكل المنظمة التي ستحل محلها وتولي المناصب القيادية فيها.

- **الثاني:** هو إقامة منظمة جديدة تحتفظ بالمبادئ الأساسية المتفق عليها في المنظمة القديمة مثل عدم السعي لتغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار بالقوة المسلحة، وعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء مع وضع أهداف ومبادئ جديدة تتمشى مع روح العصر واحتياجات التنمية.

انتصر التيار الثاني وتم الاتفاق على منظمة جديدة. وقد حاول العقيد الليبي معمر القذافي إقامة ولايات متحدة أفريقية على غرار الولايات المتحدة الأميركية، والسماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود والتدخل لفض أي نزاع بمجرد أن يطلب البرلمان الأفريقي الموسع ذلك.

وبذل القذافي من الجهد والمال الكثير لأجل ذلك، واستضف قمتين أفريقيتين لهذا الغرض في عامي 2000 و2001 لكن تردد معظم القادة الأفارقة وخوفهم من أن يؤدي تصور القذافي للمنظمة الجديدة إلى انتهاك سيادة الدول وحدوث قلاقل عرقية على حدودها مما أدى في النهاية إلى اتفاق على قيام اتحاد أفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي له من الأجهزة والمؤسسات ما يمكنه من تنفيذ الأهداف الموكلة إليه.

2- مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي:

تؤكد مبادئ الاتحاد الجديد على العديد من المبادئ الأساسية منها:

- سيادة واستقلال الدول الأعضاء.
- المساواة بينها.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين

- حظر استخدام القوة أو التهديد بها.
- إدانة الاستيلاء على الحكم بشكل غير دستوري.
- منح الدول الأعضاء الحق في طلب التدخل لإحلال السلام والأمن ومواجهة مدبري الانقلابات، على أن يقتصر التدخل في حالات معينة مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويتم هذا التدخل بقرار بالإجماع أو أغلبية الثلثين من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وبعد موافقة مجلس الأمن الدولي، لأن ميثاق الأمم المتحدة يعلو فوق أي اتفاق دولي آخر وينظم دور المنظمات الإقليمية.

وقد ورود حق التدخل في سياق المبادئ مما يعني أنه ليس التزاما قانونيا بل مجرد إعلان نوايا، مثله مثل العقوبات ضد الدول التي تنتهك ميثاق الاتحاد وكذلك البند الخاص بالدفاع المشترك ،**ومن الأهداف التي تسعى الإتحاد تحقيقها هي:**

- تعزيز المؤسسات الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان.
- إدانة الإرهاب باعتبارها من المبادئ التي استقر عليها العرف على الصعيد العالمي.

3- أجهزة الاتحاد الأفريقي:

- **أولا: مؤتمر الاتحاد Assembly (مستوى القمة):** وهي أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثليهم، ويجتمع مرتين على الأقل سنوياً، كما يتولى رئيس دولة أو حكومة رئاسة المؤتمر بعد مشاورات بين الدول الأعضاء ولمدة سنة واحدة، بالتناوب بين الأقاليم

الأفريقية الخمسة (شمال- وسط- غرب- شرق- جنوب)، ويتم تحديد موضوع رئيسي لكل قمة.

- **ثانيا:المجلس التنفيذي:(EC) Executive Council :** و يتكون من وزراء الخارجية أو أي وزراء يتم تسميتهم من قِبَل حكوماتهم، كما يجتمع عادة مرتين سنوياً في دورتين عاديتين، ويجتمع في دورات غير عادية بناءً علي طلب دولة عضو وبموافقة ثلثي الأعضاء، ويكون النصاب القانوني لاجتماعاته من الأعضاء.

- **ثالثا: لجنة المندوبين الدائمين Permanent Representatives Committee (PRC):**تتكون من سفراء أو مندوبي الدول الدائمين المعتمدين لدي الاتحاد، وتعد مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي، وتعمل بناءً علي توجيهاته، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الحاجة.

- **رابعا: البرلمان الأفريقي:(PAP) Pan-African Parliament** الذي نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على إنشاء برلمان عموم أفريقيا كأحد أجهزة الاتحاد الأفريقي لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة.

- **خامسا: المفوضية:(AUC) African Union Commission** التي تعتبر بمثابة الأمانة العامة أو سكرتارية الاتحاد، وتتكون من رئيس ونائب رئيس و8 مفوضين يتولون المسائل المتعلقة بكل من السلم والأمن، والشئون السياسية، والبنية التحتية والطاقة، والشئون الاجتماعية، والموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة والصناعة، والاقتصاد

الريفي والزراعة، والشئون الاقتصادية، ويتم انتخاب كل من أعضاء هيئة المفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. وتم انتخاب هيئة مفوضية الاتحاد الإفريقي الحالية برئاسة التشادى "موسى فقيه أحمد" خلال قمة أديس أبابا (يناير 2017)، وتعتبر الهيئة الرابعة التي تتولى إدارة مفوضية الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه، وتشمل المصرية الدكتورة أماني أبو زيد في منصب مفوض البنية التحتية والطاقة.

- **سادسا :مجلس السلم والأمن:AU-PSC** وهو من أهم المجالس المختصة في قضايا الأمن والصراع والنزاعات والحروب في القارة الإفريقية، وتم إنشاء هذا المجلس عام 2004، وتعد قراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء بالاتحاد والذي يتشكل من خمسة عشر عضواً يتم انتخاب عشرة منهم لمدة عامين وخمسة لمدة ثلاثة أعوام، وذلك علي أساس التناوب وفقاً لمبدأ التمثيل الجغرافي للقارة. تشغل مصر عضوية المجلس لمدة ثلاثة أعوام اعتبارا من أبريل 2016.

4- **التحديات الأمنية للاتحاد الإفريقي:**

تشكل التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت في أواخر القرن الماضي من أبرز التحديات التي تواجه الإتحاد ونذكر منها :

- الفقر والجهل والمشاكل الإجتماعية.
- انتشار الفيروسات والأوبئة والأمراض خاصة مرض الإيدز.
- انتشار الأسلحة الإشعاعية البيولوجية والكيميائية والهيدروجينية وخطر استعمالها.
- إشكالية انتشار الجماعات الإرهابية والإنفصالية التي تهدد مسار بناء الدولة في القارة الإفريقية .

- انتشار الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والبشر .
- الهجرة غير الشرعية وخطر انتشارها مما لها من انعكاسات خطيرة على أمن الدول الإفريقية.

أما التحدي الأكبر الذي يواجه الاتحاد الإفريقي، وسيكون مجال اختبار مدى نجاحه أو فشله في السنوات المقبلة فهو يكمن تنفيذ خطة إنعاش وتنمية القارة للقضاء على الفقر والجهل والمرض وتنشيط الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى 7% والتعليم والصحة والنهوض بقطاع المعلومات والاتصال والطاقة والإسراع بخفض الديون وتوفيره مساعدات للتنمية من الدول الغنية بمقدار 0.7% من إجمالي إنتاجها القومي وتخفيف عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 وتنشيط وحماية الديموقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز آليات منع النزاعات وحلها، واستخدام القوة إذا لزم الأمر لفرض السلام وحفظه.

كما تنصب الخطة على اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة الإيدز والأمراض الفتاكة الأخرى ومضاعفة عدد خطوط التلفون بحلول عام 2005 بمعدل خطين لكل 100 فرد. ورفع عدد المستفيدين من الكهرباء من 10% إلى 34% من السكان خلال 20 عاما. وتعزيز الرقابة البرلمانية والخدمة العامة والإصلاحات القضائية وتنمية النقل والسياحة الإقليمية ومنع تدهور البيئة واستغلال وتطوير القوى المائية لأحواض الأنهار وتحسين وتنسيق تشريعات البترول والسعي لدى المجتمع الدولي لتخفيف الديون وإنشاء قوة سلام أفريقية بحلول عام 2003.

قائمة المراجع

كتب ومقالات وتقارير :

1. إبراهيم، علي، **الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير**، دار النهضة العربية ط 1، القاهرة 1990 .
2. أبو العطاء، رياض، صالح المنظمات الدولية، مكتبة الجامعة إثراء، عمان، 1212.
3. ابو الوفا ، محمد، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، ط2 ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1986 .
4. انيل، غي، **قانون العلاقات الدولية** ، ترجمة نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، ط15 ، بدون سنة.
5. ايفانز، غراهام و نوينهام، جيفري، **قاموس العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 1997.
6. بدوى، منير محمود، **مفهوم الصراع : دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع**، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 3،1997.
7. بلقزيز ، عبد الله ، **الأمن القومي العربي** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1989.
8. الرشيدي، أحمد، حتى، ناصف، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1999.
9. رياض، حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 2008.
10. شعبان ، أمين، عبد النبي، أمين، **إتجاهات تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية**، جامعة أسيوط نمودجا، محاضرة غير منشورة، قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ، مصر، 2006.
11. عبد السلام، زروال، **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة** ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ،الجزائر،2010/2009 .
12. علوان ، عبد الكريم ، **المنظمات الدولية**، ط1، عمان : دار الثقافة ، 2002.

13. عودة، جهاد، النظام الدولي ... **نظريات وإشكاليات: المقارنة بين النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ونظرية تحليل النظم**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1 ،2005 .
14. غريفش، مارتن، يتيري ،اوكلهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، 2006 ص .
15. الكفارنة، أحمد عارف، ارحيل، **الأثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق**، الأردن: كلية عجلون الجامعية ، جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية– المجلد 25 ،العدد الثاني ، 2009.
16. نادية محمود، مصطفى، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد82، أكتوبر 1985.
17. نافعة، حسن، **التنظيم الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.
18. هلال، علي الدين، مطر، جميل، **النظام الإقليمي العربي**، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
19. يوسف ، أحمد أحمد، **مقدمة في العلاقات الدولية**، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية، 1985.
20. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والتطرق للفرع الثاني: التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، المادة الرابعة، يوم 1998/4/22.

المقالات الإلكترونية:

1- عبد النور حاجي، حركة عدم الإنحياز، بحث مقدم في المدونة التعليمية الموضوع يوم 20 اكتوبر 2015 ومتحصل على المقال من خلال الرابط الإلكتروني التالي:
https://abdenour-hadji.blogspot.com/2015/10/blog-post_20.html
2- صابرين السعو ، **مفهوم المنظمات الدولية**، منشورة عبر الموقع الإلكتروني الأكاديمي موضوع يوم 14 ديسمبر 2016 عبر الرابط التالي :
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9

3- إسلام الزبون ، **عصبة الأمم المتحدة**، متحصل على المقال يوم 12 ديسمبر 2019 من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%

4- الخضيري، عبود عبد الجبار ، عصبة الأمم، محاضرات التاريخ السياسي ، كلية بابل للتاريخ، المحاضرة المنشورة يوم 26 نوفمبر 2017 عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=68835

5- جصاص لبنى، **المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مقال منشور يوم 22 / 8 / 2012 ومتحصل عليه من موقع مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي من خلال الرابط التالي:

http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=320931&ac=2

مراجع باللغة الأجنبية الفرنسية والإنجليزية:

1- Anne-Marie Slaughter, **International Relations, Principal Theories**, published in :Wolfrem, R (ed) Max Planck Encyclopedia of public International Law, Oxford University Press , 2011.

2- Bertrand Badie , Dirk Berg schlosser and Leonardo Morlino, eds., **Liberalisme In Internatioanl Relations,** International Encyclopidia of Political Science, los angelos ,2011 .

3- COMBACAU Jean, SUR Serge, Droit international public, Ed. Montchrestien, Paris, 1999.

4- Dario Battistella, **Les Relation International pour Science Humaines courants et disciplines** , publie dans Sciences Humaines, 183, 2007.

5- Hoskyns, Catherine, Newman , Michael, Democratizing the European Union: Issues for the twenty – first Century". , Manchester University Press, U. K , 2000.

6- Jeff Pugh, **Democratic Peace Theory :A Reviewand Evaluation** ,CEMPROC Occasional Paper Series : Centre For Mediation, Peace and Resoulition Of Conflict International, April 2005.

7- PASTOR RIDRUEJO (J.A.) , RCADI, 1998.

8- Roches , Jean-Jacques , **Théories des relations internationales** , Paris , 5eme édition Montchrestien, 2004.

9- Vaughre, Miller, The Future of the European Constitutions , International Affairs and Defense Section, House of Commons Library, 2009.

دار العوض للنشر والتوزيع

د. سمير حكيم

أستاذ محاضر - أ- بقسم العلوم السياسية جامعة غرداية

منظمات دولية و إقليمية

كتاب بيداغوجي موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

منظمات دولية و إقليمية

د. سمير حكيم

السيرة الذاتية للدكتور: سمير حكيم

أستاذ محاضر- أ - قسم العلوم السياسية بجامعة غرداية .
مسؤول شعبة التكوين في قسم العلوم السياسية.

- متحصل على شهادة البكالوريا آداب وعلوم إنسانية بثانوية محمد الأخضر فيلالي بغرداية.
- متحصل على شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جوان 2010.
- متحصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية بجامعة الجزائر 3 ديسمبر 2013
- متحصل على شهادة الدكتوراه علوم بتقدير "مشرف جدا" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات دولية

أستاذ متعاقد علوم سياسية في جامعتي بومرداس و البليدة.
أستاذ دائم بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت بكلية الحقوق قسم العلوم السياسية
أستاذ محاضر قسم العلوم السياسية بجامعة غرداية ابتداء من سبتمبر 2022.
نائب رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق جامعة غرداية
مسؤول شعبة العلوم السياسية بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة غرداية ابتداءا من 16اكتوبر 2024.
مسؤول الدراسات الإستراتيجية للمؤسسة العمومية آفاق للتكوين المتخصص و الاستشارة و الدراسات الإستراتيجية التابعة لجامعة غرداية .
امين عام وطني أكاديمية الشباب الجزائري . جمعية وطنية شبابية معتمدة لدى وزارة الداخلية .

ISBN: 9789969984712

العوض للنشر والتوزيع
Alawad Publishing & Distribution

darelawad@gmail.com +213793857137
عين نحاس مشروع 400 مسكن ترقوي مدعم الخروب قسنطينة